

الطريق الي التعليم من أجل المشاركة في مصر

الطريق الي التعليم من أجل المشاركة في مصر

المحتوى

٦	١- ملخص الدراسة
٧	٢- مقدمة
٨	٣- نظرة عامة على التعليم من أجل المواطنة في مصر
٨	١-٣ التطور التاريخي لجهود التعليم من أجل المشاركة في مصر:
١١	٢-٣ تعريف مفهوم التعليم من أجل المواطنة في مصر:
١٣	٣-٣ واقع التعليم من أجل المواطنة في القطاع غير الرسمي:
١٣	١-٣-٣ البيئة القانونية:
١٤	٢-٣-٣ التحديات:
١٥	٤- منهجية الدراسة
١٥	١-٤ مشكلة الدراسة:
١٥	٢-٤ تساؤلات الدراسة:
١٦	٣-٤ تصميم البحث:
١٩	٥- تصورات حول التعليم من أجل المواطنة في مصر
١٩	١-٥ ما مفهوم التعليم من أجل المواطنة؟
٢١	٢-٥ كيف يتم تعريف المواطن في مصر؟
٢٣	٦- توثيق جهود التعليم من أجل المواطنة في مصر
٢٣	١-٦ وحدة التربية المدنية في وزارة الشباب:
٢٤	٢-٦ لمحة عامة عن المشروعات في القطاع غير الرسمي:
٢٧	٣-٦ العناصر الرئيسية للتعلم من أجل المواطنة:
٢٧	٤-٦ عملية تقييم البرامج:
٢٧	٥-٦ الفئات المستهدفة:
٢٨	٦-٦ إشراك الشباب في تخطيط المشروعات:
٢٨	٧-٦ تأثير ثورة ٢٥ يناير:
٣٠	٧- التحديات الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ مشاريع التعليم من أجل المواطنة
٣٠	١-٧ التحديات المتصلة بالبيئة القانونية:
٣١	٢-٧ التحديات المتعلقة بالاستمرارية والتخطيط الاستراتيجي:
٣٢	٣-٧ التحديات المتصلة بالمشاركة في البرامج:
٣٢	٤-٧ التحديات المتعلقة بالإدماج / الإقصاء:
٣٣	٨- قصص نجاح وتوصيات لتحقيق التعليم من أجل المواطنة في مصر
٣٣	١-٨ قصص النجاح في مجال التعليم من أجل المواطنة:
٣٥	٢-٨ توصيات لتربية مدنية فعالة في مصر:
٣٧	٩- الخاتمة
٣٨	١٠- المراجع
٤٠	١١- الملاحق

حقوق النشر

نشرت هذه الدراسة بواسطة المعهد الدنماركي المصري للحوار (DEDI) بالتعاون مع الاتحاد النوعي لجمعيات الشباب (EYF) والوكالة الاتحادية الألمانية للتربية المدنية (bpb). وتعكس الآراء الواردة في هذه الدراسة آراء المؤلفين وليس وجهات نظر موظفي DEDI، وأعضاء مجلس إدارتها أو أي من الشركاء.

© ٢٠١٦ جميع الحقوق محفوظة للمعهد الدنماركي المصري للحوار (DEDI)

يتم توزيع هذه الدراسة مجاناً. ولا يمكن استنساخ أو نقل أي جزء منها بأي شكل أو بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي من المعهد.

يرجى إرسال الاستفسارات مباشرة إلى:

المعهد الدنماركي المصري للحوار
١٢ شارع حسن صبري، ١١٢١١، القاهرة، مصر
تلفون ٠٠٢٠٢٢٧٣٥١٦٢١
فاكس ٠٠٢٠٢٢٧٣٥١٨٦٢
egi.org.dedi@info
eg.org.dedi.www

(تم إعداد هذه الدراسة باللغة الانجليزية، وهذه ترجمة معتمدة لها)

المترجم: سماح جعفر

المحرر اللغوي: د/ إيناس عبد الحميد

الباحثين :

شيرين علي

عهود وافي

يمنى الختام

رنا جابر

منة الله رضا

قائمة الاختصارات

CIHRS	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CE	التعليم من أجل المواطنة
CSO	منظمات المجتمع المدني
MoE	وزارة التعليم
MoY	وزارة الشباب
NGO	المنظمات غير الحكومية
DEDI	المعهد الدنماركي المصري للحوار
INGO	المنظمة الدولية غير الحكومية
MOSS	وزارة التضامن الاجتماعي
NCY	المجلس الوطني للشباب
SCAF	المجلس الأعلى للقوات المسلحة
UN	الأمم المتحدة
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
TOT	تدريب المدربين

١ - ملخص الدراسة

تعرض هذه الدراسة واقع التعليم من أجل المواطنة في مصر وذلك من خلال تطبيق منهج الدراسات الكيفية الذي هدف بصورة أكبر الى التركيز على جهود القطاع غير الرسمي في هذا المجال.

كما تقدم الدراسة نظرة عامة على تطور التربية المدنية في مصر من خلال قطاع التعليم الرسمي والعناصر الرئيسية التي أثرت في تشكيلها وتطورها، إضافة الى الفاء الضوء على الجهود التي بذلتها ادارة التربية المدنية في وزارة الشباب في هذا المجال.

ويبدو من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وجود خلط بين مصطلحي التربية المدنية والتعليم من أجل المواطنة ؛ حيث أن المصطلحان يستخدمان بالتبادل في الدراسات السابقة. وقد تبين من خلال الدراسة المتعمقة وجود عناصر مشتركة بين تعريفاتهما تركزت حول مفاهيم الولاء والانتماء والوطنية وحقوق الانسان والواجبات والمواطنة وقيم التسامح.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، من أهمها أن معظم المشاركين من الشباب في هذه الدراسة أكدوا على أن أهم ما يميز تجارب التعليم من أجل المواطنة اعتمادها على منهج التفاعلية الذي ساعدهم في بناء المعرفة وتعلم كيفية الوصول اليها. كما توصلت الدراسة أيضا الى أنه رغم اختلاف وتنوع طبيعة المشروعات التي طورت بهدف تحقيق التعليم من أجل المواطنة الا أن معظمها استهدف فئة الشباب، وبعضها ركز بصورة أكبر على المرأة، وبعضها اهتم أكثر بالمناطق الجغرافية النائية. كما أكدت النتائج أيضا على أن القيود القانونية وقنوات التمويل غير المستقرة هما من أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني بالإضافة الى عدم وضوح دور هذه المنظمات للجمهور مما أدى الى النظر الى عملها على أنه غير ذي قيمة. وقد أضافت الدراسة الى أن هناك بعض التحديات المرتبطة بمجال التعليم من أجل المواطنة مثل حداثة هذا المجال بشكل نسبي في مصر وهو ما جعله يفتقر الى الكوادر المدربة وضعف المحتوى المقدم المرتبط به، إضافة الى غياب جهود التوثيق وعدم ادراك أهمية بذل جهود لتقييم النتائج.

وفي النهاية تؤكد الدراسة على أنه لا تزال هناك حاجة للقيام برسم خريطة كمية ونوعية لجميع المشروعات التي تتناول التعليم من أجل المواطنة في مصر للمساعدة في تحديد الفرص المتاحة للتطوير وخلق المزيد من التناسق بين المنظمات العاملة في هذا المجال.

٢- مقدمة

توفر هذه الدراسة تقييماً حالياً لوضع التعليم من أجل المواطنة داخل مصر والعناصر الرئيسية التي تشملها، كما تركز بصفة أكبر على الجهود المبذولة من جانب القطاع غير الرسمي في هذا المجال.

ويعد الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط المزيد من الضوء على الجهود والمشاريع المختلفة التي يجري تنفيذها، ودراسة الاتجاهات والتحديات الخاصة بمجال التعليم من أجل المواطنة واستخلاص الدروس المستفادة.

وفي كثير من البلدان تعتبر التربية المدنية من الموضوعات الأساسية التي تناقش ضمن أجندة السياسات القومية على المستوى المحلي، حيث تسعى إلى مناقشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، وتحديد أهداف الدولة والحد الأدنى من المؤهلات اللازمة (للمواطن الصالح) والتي تعزز قيم الولاء والهوية الوطنية لديه بوضوح.

وتحدد الأهداف الأساسية للدراسة فيما يلي:

- ١- تطوير فهم مشترك لمفهوم التعليم من أجل المواطنة في مصر.
- ٢- التعرف على الأشكال المختلفة للتعليم من أجل المواطنة والتي يهتم بها القطاع غير الرسمي في مصر.
- ٣- التعرف على عدد من الموضوعات الحالية لمبادرات التعليم من أجل المواطنة في القطاع غير الرسمي في مصر والبرامج والشركاء العاملين في هذا المجال.
- ٤- إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال التعليم من أجل المواطنة.

ولتحقيق أهداف الدراسة السابقة تم الاعتماد على المقابلة شبه المقتنة ومجموعات النقاش المركزة للتعرف على جماعات المصالح المرتبطة بهذا الموضوع^١، وتقديم رؤية تستفيد منها منظمات المجتمع المدني خاصة تلك المهتمة بمجال التعليم من أجل المواطنة، وصانعي القرار الراغبين في وضع الجهود الغير رسمية المبذولة في هذا المجال في الاعتبار، والوكالات المانحة للتمويل التي تبحث عن تطوير استراتيجياتها في مجال التعليم من أجل المواطنة.

وسوف تبدأ الدراسة بعرض نظرة عامة على مجال التعليم من أجل المواطنة في مصر يليه شرح مختصر لمنهجية الدراسة ثم ستعرض النتائج من خلال أربعة فصول:

١- تصورات التعليم من أجل المواطنة في مصر

١- أجرى الباحثون مقابلات مع أعضاء في المنظمات غير الحكومية والوكالات المانحة والمسؤولين الحكوميين والخبراء والأساتذة الجامعيين، والشباب الذين شاركوا في مشاريع التعليم من أجل المواطنة كمشاركين أو المدربين.

- ٢- توثيق بعض جهود التعليم من أجل المواطنة في مصر
- ٣- التحديات الرئيسية المرتبطة بتنفيذ برامج التعليم من أجل المواطنة في مصر
- ٤- القصص الناجحة والتوصيات المرتبطة بالتعليم من أجل المواطنة في مصر.

٣- نظرة عامة على التعليم من أجل المواطنة في مصر

يقدم هذا الجزء نظرة عامة على الخلفية التاريخية لمجال التعليم من أجل المواطنة في مصر في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء. كما سيقدم عرضاً للتعريفات المستخدمة في الأدبيات التي تناولت التعليم من أجل المواطنة مع مناقشة الجزء الخاص بالمصطلحات المستخدمة في هذا المجال.

يوجد في مصر وزارتان معنيتان بالتعلم من أجل المواطنة، وزارة التربية والتعليم (MoE) التي توفر مناهج التعليم الرسمي ووزارة الشباب (MoY) التي تنظم أنشطة ومعسكرات للشباب كأنشطة إضافية تدعم المناهج الرسمية. ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم اعتبار الجهود المبذولة من خلال وزارة التربية والتعليم جهوداً رسمية لكونها ضمن منظومة التعليم الرسمي في حين سيتم إدراج الجهود المبذولة من جهة وزارة الشباب ومنظمات المجتمع المدني التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي (MOSS) والمبادرات المجتمعية ضمن الجهود غير الرسمية.

٣-١ التطور التاريخي لجهود التعليم من أجل المشاركة في مصر:

القطاع الرسمي:

يمكن ارجاع نشأة التربية المدنية في مصر الى عام ١٩٢٢ مع استقلال مصر عن الاحتلال البريطاني^٢، حيث شهدت هذه الفترة بداية تحول مصر إلى الدولة القومية وتطوير مناهج تهتم بالتربية المدنية بغرض تعزيز القومية المصرية، وإبراز مصر ككيان مستقل رغم تاريخها الاستعماري (النجار وكرغلي - سملوسكا، ٢٠٠٩).

وبعد ثورة ١٩٥٢^٣، انصب الاهتمام على رفع قدرات المؤسسات التعليمية لاستيعاب المزيد من الطلاب، وهو ما نتج عنه الاهتمام بالكلم في مقابل عدم التركيز على تطوير المناهج التعليمية، إضافة إلى خلق بيئة تعليمية لا تهتم بالتفاعلية مع الطلاب وتشجع أسئلتهم وتطرح أفكارهم المستقلة. (بركة، ٢٠٠٨: ص ٦-٧). وقد تم طرح محتوى التربية المدنية ضمن منهج الدراسات الاجتماعية واللغة العربية والدين كمحتوى غير مستقل ومدمج ضمن هذه المقررات (بركة، ٢٠٠٨). علاوة على ذلك ركزت كتب التاريخ في ذلك الوقت على الهوية العربية ودراسة الطلاب لتاريخ كل الدول العربية (النجار وكرغلي - سملوسكا، ٢٠٠٩). وبعد حرب عام ١٩٧٣ تم التركيز على أهمية السلام والحوار ودورهما في انجاح اتفاقية كامب ديفيد للسلام (بركة، ٢٠٠٨).

٢- التربية المدنية هي مصطلح استخدمته وزارة التربية والتعليم للإشارة إلى المنهج الدراسي الرسمي الذي يدرس في المدارس. وهو مصطلح يستخدم بالتبادل مع التعليم من أجل المواطنة بواسطة وزارة الشباب. ومع ذلك، فإن جميع المنظمات غير الحكومية تستخدم مصطلح التعليم من أجل المواطنة.

٣- حين أصبحت مصر مستقلة تماماً، وأعلنت كجمهورية.

في عهد مبارك (١٩٨١-٢٠١١)، تم إعادة تسمية التاريخ والجغرافيا بالدراسات الاجتماعية وشملت مزيد من المعلومات حول التربية المدنية بما في ذلك الحقوق ومبادئ الديمقراطية (بركة، ٢٠٠٨). ومع الألفية الجديدة تم توجيه مزيد من الاهتمام نحو التربية المدنية لاستخدامها في مواجهة التهديدات المتزايدة للتطرف والعولمة (بركة، ٢٠٠٨). ويعد الضغط من قبل وكالات الدعم الدولية على مصر من دوافع الاهتمام بالتعليم المدني والتي تطلبت جودة تعليمية تشمل أساليب التعليم التفاعلية والديمقراطية» (بركة، ٢٠٠٨، ص ٦).

أما بعد ثورة ٢٥ يناير في عام ٢٠١١، فقد شهدت مصر العديد من التغييرات السياسية، حيث توالى القوى السياسية على الحكم كل عام وهو ما أدى الى تطوير ثلاثة مناهج مختلفة منذ ٢٠١١ حتى ٢٠١٤؛ حيث طور الأول في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١١ أثناء حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)، وطور الثاني للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٢ في ظل حكم الرئيس السابق محمد مرسي عضو جماعة الإخوان المسلمين المحظورة وأول رئيس منتخب بعد ثورة ٢٥ يناير، و طور الثالث للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ في ظل حكم الرئيس المؤقت عدلي منصور، والذي جاء إلى السلطة لفترة انتقالية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (علي، ٢٠١٤).

وتظهر البحوث أن هذه المناهج الجديدة تتضمن المزيد من المعلومات حول المواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، والتي كانت غير متاحة في المناهج السابقة. وقد أظهر تحليل المحتوى المتعمق للمناهج الجديدة تغييرا ملموسا في المحتوى، حيث أكدت دراسة (علي، ٢٠١٤ : ص ١٦٢) علي أنه "من الواضح أن وزارة التربية والتعليم مسترشدة بإرادة سياسية تعطي اهتماما أكبر للمحتوى الهادف الى التعليم من أجل المواطنة. وهو ما نتج عنه إصدار وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ للمرة الأولى لثلاثة كتب مدرسية للمرحلة الثانوية للصفوف الدراسية العاشرة والحادي عشر والثاني عشر".

القطاع غير الرسمي:

تشير جهود وزارة الشباب التي تستهدف الشباب بشكل أساسي الى الأنشطة غير الرسمية كما أشير مسبقا. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تعريف الفئة العمرية للشباب ليس واضحا في مصر حتى الآن. وفي ٢٠٠٥ تم تحديد هذه الفئة العمرية على أنها تلك التي تقع بين ١٨ - ٣٥ عامًا (عبد الحي، ٢٠٠٥).

وفي عام ٢٠٠٥ تم إنشاء وحدة للتربية المدنية داخل وزارة الشباب بشراكة مع منظمة اليونيسيف، والتي تركز بشكل رئيسي على مشاريع التربية المدنية التي تستهدف الشباب. ومنذ ذلك الحين طورت هذه الوحدة العديد من الشراكات مع وكالات دولية لتنفيذ برامج مختلفة في أجزاء عديدة من البلاد.

وتأتي جهود منظمات المجتمع المدني (CSOs) والمنظمات غير الحكومية على وجه التحديد (NGOs) ضمن إطار التعليم "غير الرسمي". وقد بدأت الجمعيات الأهلية عملها في مصر عام ١٨٢١ بينما بدأ توثيق أنشطتها وأهدافها منذ أواخر عام ١٩٥٠م (خلاف، ٢٠١٠). وعلى الرغم من التاريخ الطويل للمجتمع المدني في مصر إلا أنه حدثت طفرة في أنشطته منذ أواخر عام ١٩٨٠م واستمر في الحصول على مركز الصدارة باعتباره الركن الثالث من أركان التنمية في البلاد على مدى السنوات العشرين الماضية (خلاف، ٢٠١٠: ص ٣).

وقد صدر دستورا جديدا بين عامي ١٩٢٢ و١٩٥٢ ركز على دور المجتمع المدني في ضمان شفافية ومساءلة الحكومة، والانتخابات الحرة، وحقوق نقابات الطبقة العاملة (حسن، ٢٠١١). وخلال عهد الرئيس عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) قيدت الدولة الناصرية منظمات المجتمع المدني من خلال تطوير نظام اشتراكي (حسن، ٢٠١١)؛ أدى إلى إغلاق الاتحادات أو تم تقليل عددها وأعدت قوانين جديدة تضع المزيد من القيود على عمل منظمات المجتمع المدني. وفي الفترة من (١٩٧٤ إلى ٢٠١١) واصلت الدولة تقييد عمل منظمات المجتمع المدني ولكن بطريقة أقل حدة بالمقارنة مع ما كان يتم في عهد عبد الناصر، وأصبح نطاق عمل منظمات المجتمع المدني أوسع (حسن، ٢٠١١).

وقد أشار تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني الصادر في عام ٢٠١١ إلى وجود أكثر من ٤٥,٠٠٠ منظمة مجتمع مدني مشهورة في مصر بالإضافة إلى ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ جمعيات أهلية و ١٣,٠٠٠ تعاونية زراعية وسكنية ومختصة بالري؛ بالإضافة إلى ٥٤٠٠ مركز شباب ورياضة و ١١٥ غرفة للتجارة والصناعة؛ و ٢٤ نقابة مهنية و ٢٢ اتحاد (USAID، ٢٠١١: ص ٩).

وقد أشارت دراسة (خلاف، ٢٠١٠) إلى أن منظمات المجتمع المدني لها عدة أنواع تتمثل في منظمات تقدم الخدمات والرعاية الاجتماعية، والجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشئون البيئة، وجمعيات حماية المستهلك والمؤسسات الخيرية والنقابات المهنية ونقابات العمال، إضافة إلى مراكز الشباب والاتحادات والجماعات الدينية. وعلى الرغم من أن عدد المنظمات غير الحكومية المشهورة يزداد، إلا أن هناك العديد منها والمشهر رسميا إلا أنه لا يعمل بالفعل على أرض الواقع. ومن تحليل مواقع تواجد هذه المنظمات نلاحظ تواجد عدد كبير منها في المحافظات الثلاث الرئيسية في مصر: القاهرة والجيزة والإسكندرية (USAID، ٢٠١١).

وفي السنوات الـ ١٥ الماضية، عملت المنظمات غير الحكومية بحرص شديد في مجال التربية المدنية خاصة في عهد الرئيس السابق مبارك حيث لم يكن هناك دعما للمنظمات العاملة في مجال القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة (يونس والحلاق وآخرون، ٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أنه منذ الأزمة الاقتصادية في مصر في عام ١٩٩٠ اتجهت غالبية المنظمات غير الحكومية إلى التركيز على تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، مع توجيه اهتمام خاص نحو المناطق المهمشة والسكان المحرومين (حسن، ٢٠١١). ومن المثير للاهتمام ما ورد في مقالة (حسن، ٢٠١١) من أن الأنشطة المرتبطة بمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح والتركيز على قيمة المواطنة كمدخل لتعزيز ثقافة التسامح ونبذ التعصب كانت في مقدمة جدول أعمال المنظمات غير الحكومية في مصر في العقد الماضيين.

وبعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ شهدت مصر تزايدا في برامج ومبادرات التربية المدنية، بعض هذه البرامج تم دعمها من قبل منظمات كانت موجودة قبل الثورة (واديل، ٢٠١٣) وقد أكد قادة ينتمون لمنظمات المجتمع المدني على أن قيم المواطنة ومبادئها أمر ضروري للشباب عليهم تعلمه في هذه الفترة بالإضافة إلى برامج متنوعة تختلف في مجالاتها واتجاهاتها (كوربل وبولوك، ٢٠١٢، واديل، ٢٠١٣).

٣-٢ تعريف مفهوم التعليم من أجل المواطنة في مصر:

قبل التعرض للتعريفات المختلفة التي تم تقديمها من خلال الدراسات والتراث النظري السابق لابد من الإشارة الى وجود خلط كبير يرتبط بمصطلح التعليم من أجل المواطنة، حيث يستخدم مصطلح التربية المدنية في الأدبيات السابقة عن مصر بالتبادل مع مصطلح التعليم من أجل المواطنة. ويمكن ارجاع ذلك إلى سببين ; يتعلق أولهما بتشابه تعريف المصطلحين ، حيث يعتمد تعريف التعليم من أجل المواطنة على مبدأ إعداد مواطن صالح لديه معرفة بحقوقه ومسؤولياته ، ويمتلك مجموعة من القيم ومهارات التفكير النقدي (واديل، ٢٠١٣) ، كما يركز تعريف التربية المدنية على أنه العملية التي تكسب الطالب مجموعة من القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر على شخصيته بطريقة تسهم في مشاركته الايجابية وفهم حقوقه واجباته تجاه المجتمع ، وهو ما يسهم في النهاية في بناء قدرته على التفكير المناسب في الأوضاع المختلفة التي يواجهها (بركة، ٢٠٠٨ : ص ٤). وكما نلاحظ من التعريفين هناك عناصر مشتركة تجمع بينهما مثل تعليم القيم والحقوق والمسؤوليات ومهارات التفكير وهي كلها عناصر لازمة ليصبح الفرد مواطناً فعالاً في مجتمعه. أما السبب الثاني الذي أدى الى هذا الخلط فهو يعود الى بعض الدراسات الأكاديمية والتي استخدم فيها المصطلحين بالتبادل. فنجد مثلاً ورقة بحثية بعنوان « التعليم من أجل المواطنة في المدارس الحكومية المصرية: ما القيم التي يجب تعليمها وفي أي سياقات إدارية وسياسية؟» (بركة ، ٢٠٠٨) جاء فيها ضمن مراجعة الأدبيات السابقة تعريف للتربية المدنية ضمن الجزء الخاص بتعريفات الدراسة، ثم تستمر الدراسة في استخدام مصطلحي التربية المدنية والتعليم من أجل المواطنة بالتبادل. ويتضح من هذه الورقة أن التربية المدنية تشير الى المناهج الدراسية في مصر بصفة خاصة، بينما يشير التعليم من أجل المواطنة الى كل ما هو خارج عن الأنشطة المدرسية حتى لو تم تنظيمه من قبل الدولة.

وهناك أيضاً التمييز بين قيم ومبادئ المجتمع المدني والتي تشكل أساس المواطنة حيث تتضمن السلوكيات القائمة على أساس المسؤوليات والحقوق والولاء للوطن أو للقيم المدنية (بركة، ٢٠٠٨؛ واديل، ٢٠١٣؛ كوريل وبولوك، ٢٠١٢). ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، سيتم استخدام المصطلح بالتبادل أيضاً ؛ حيث أنه في الغالب تستخدم التربية المدنية في مشروعات القطاع الرسمي.

في الجزء التالي سيتم القاء المزيد من الضوء على التعريفات التي استخدمها كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي للتعليم من أجل المواطنة أو التربية المدنية.

القطاع الرسمي:

وفقاً للنشرة الصادرة عن وزارة التربية في عام ٢٠٠٣^٤، تستند التربية المدنية على ثمانية مبادئ أساسية هي:

١- التربية المدنية (الواجبات والحقوق).

٢- المهارات الحياتية (التفاوض والتعاون والتسامح).

٤- مبارك والتعليم (باللغة العربية). (٢٠٠٣). القاهرة، مصر. وزارة التربية والتعليم. قسم الكتب المدرسية.

- ٣- نظام الحكم (الديمقراطية والدستور ومجلس الشعب والانتخابات ودور المواطنين في الانتخابات).
- ٤- الحفاظ على التراث (التراث العربي والمصري، والتراث الإسلامي والقبطي والعربي والقيم المصرية والتقاليد).
- ٥- علاقات مصر مع الدول الأخرى (على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي والعالمي).
- ٦- المنظمات غير الحكومية (شروط تأسيس الجمعيات، ودور المنظمات غير الحكومية).
- ٧- المنظمات والمؤسسات العربية.
- ٨- المنظمات والمؤسسات الدولية (بركة، ٢٠٠٨).

ومن خلال دراسة سعت الى التعرف على أي مدى تم تحقيق المبادئ المذكورة أعلاه ضمن المناهج الدراسية، أظهر تحليل كتب التربية الوطنية والتاريخ في عهد مبارك تركيزاً على السلطة، والقومية، أهمية السياحة والتنوع الثقافي ودور الحكومة في توفير الخدمات، في الوقت الذي أظهر أيضاً تركيزاً أقل على المواطنة وحقوق الإنسان؛ وتركيزاً ضعيفاً على سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية (بركة، ٢٠٠٨).

القطاع غير الرسمي:

فيما يخص وزارة الشباب، ليس هناك إشارة عن التربية المدنية وتعريفها في وثائقهم الرسمية، رغم الإشارة الى عدة جوانب ترتبط بها. ويبدو أن هناك تركيزاً واضحاً على المشاركة في الانتخابات بصفة عامة، والانتخابات البرلمانية بصفة خاصة، والتركيز على قيم الانتماء والولاء للوطن. وعندما يتعلق الأمر بتحقيق الإدماج يظهر الكثير من الاهتمام والإشارة الى المحافظات.

وهناك تعريفات متنوعة للتربية المدنية نظراً للتنوع المرتبط بتعدد أنماط منظمات المجتمع المدني. وبعض منظمات المجتمع المدني في مصر تعمل الآن في مجال التطوير فتشير الى التربية المدنية بانها: خلق مواطن على معرفة بحقوقه واجباته القانونية، ويطبق هذه المعرفة في تقييم السياسات والممارسات الحكومية. علاوة على ذلك رعاية الطلاب ليصبحوا مواطنين يعملون من أجل الصالح العام ولهم تأثير إيجابي على مجتمعاتهم وجماعاتهم المحلية (فاعور ومعشر، ٢٠١١، ص ١٢). وقد طورت وخصصت العديد من منظمات المجتمع المدني في مصر برامجها لتلبية الاحتياجات الخاصة والجمهور المستهدف، مع زيادة التركيز على المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمشاركة السياسية. وقد بدأت العديد من هذه البرامج في السنوات التي سبقت ثورة ٢٥ يناير، وبذلك كان قادة البرنامج على استعداد للتكيف وتوسيع أعمالهم خلال فترة ما بعد الثورة (كوربل وبولوك، ٢٠١٢، ص ١٣).

وفي عام ٢٠٠٤، أصدرت الأمم المتحدة تعريفاً وُصف بأنه الأكثر شمولاً للتربية المدنية، حيث عرّفها بأنها التأكيد على تعليم الشباب أربعة عناصر، وهي:

١- حقوق الإنسان بما تتضمنه من تمكين المواطنين ليكونوا قادرين على المشاركة في التنمية الاجتماعية؛

٢- القانون والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وما يعنيه من المشاركة السياسية والمدنية؛

٣- تطوير معنى التنمية البشرية كأساس لحقوق الإنسان؛

٤- السلام ومايشير اليه من الحل السلمي للنزاع من خلال المفاوضات والحوار (بركة، ٢٠٠٨، ص ٣).

٣-٣ واقع التعليم من أجل المواطنة في القطاع غير الرسمي:

وفقاً لتقرير ” إعداد المواطنين “ الذي أجراه مركز جيرهات في عام ٢٠١٢ يوجد ١٤٪ فقط من برامج التربية المدنية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لا تستهدف الشباب، في حين تركز باقي البرامج على فئة الشباب فقط. ويمكن تفسير هذا التركيز في ضوء تركيز وزارة الشباب على برامج التربية المدنية للشباب فضلاً عن موجة ارتفاع النشاط الشبابي منذ عام ٢٠١١.

معظم البرامج التي تنفذها منظمات المجتمع المدني مركزة في العاصمة والمدن الكبرى؛ القاهرة والإسكندرية والمنيا، بينما يتم تجاهل المحافظات الأخرى وخاصة تلك في صعيد مصر وسيناء ومحافظات البحر الأحمر (كوربل وبولوك، ٢٠١٢). وتشمل المنظمات العاملة في مجال التعليم من أجل المواطنة والمشاركة المدنية الجهات المانحة الدولية والوكالات ومراكز البحوث والشركات الاجتماعية والمسجلين والمنظمات الشبابية غير المسجلة والأنشطة الطلابية.

وتسهم أطراف أخرى في نشر قيم ومضمون التربية المدنية إلى جانب القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني، مثل وسائل الإعلام والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية. وتعتبر وسائل الإعلام من القوى الفاعلة والمؤثرة لأنه يمكنها الوصول الى قطاعات عريضة بغض النظر عن مستواهم التعليمي والفكري. (المكاوي، ٢٠١٣، ص ٣٣).

١-٣-٣ البيئة القانونية:

وفقاً للمادة ١٩ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤، ” لكل مواطن الحق في التعليم“. وأهداف التعليم هي بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز. ويجب على الدولة مراقبة أهداف التعليم من أجل المواطنة كهدف أساسي للمؤسسات التعليمية في مصر. وهناك قانون واحد للتعليم في مصر، وهو القانون رقم ١٣٩ الصادر في عام ١٩٨١، والذي ينص بوضوح في مادته الثانية على أن وزير التربية والتعليم لديه كل الحق في إصدار المراسيم اللازمة المتعلقة بنظام التعليم والخطط التعليمية والمناهج الدراسية ونظم الاختبار بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم. وتبعاً لذلك، فإن أي تغييرات في المناهج أو المبادئ التوجيهية يكون مصدرها وزير التربية والتعليم. وهناك مثال آخر هو المرسوم رقم ٤٦٧ لعام ٢٠١٥ والخاص بإنشاء لجنة لتطوير المناهج المصرية وتضم وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي

والتقافة والبحث العلمي والتدريب المهني والأوقاف والمفتي ورئيس معاهد الأزهر وممثل عن الكنيسة. هذه محاولة واضحة لتوحيد الاتجاهات والمبادئ التوجيهية لجميع المناهج التعليمية في مصر.

ويُعد القانون رقم ٢٠٠٢/٨٤ هو القانون الرئيسي الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية ويحدد قنوات التمويل والعمل وكذلك القضايا التنفيذية المتعلقة بالأنشطة ونطاقها. وقد طرح القانون عدة قيود على تمويل المنظمات غير الحكومية وخصوصًا المشروعات وطويلة الأمد وحدد ضرورة الموافقة عليها من وزارة التضامن الاجتماعي.

٣-٢-٣ التحديات:

يتناول الجزء التالي البيانات التي تم جمعها من الأدبيات السابقة التي تناولت التحديات التي تواجه كلا من القطاعين الرسمي وغير الرسمي في تنفيذ المشاريع أو الأنشطة ذات الصلة بالتربية المدنية التعليم من أجل المواطنة. وفي أقسام لاحقة من الدراسة سيتم تقديم المزيد من التحديات التي أثّرت بشكل رئيسي أثناء العمل الميداني.

القطاع الرسمي:

ترتبط التحديات في القطاع الرسمي بالبيئة السياسية والبيئة المدرسية والجامعية والمناهج الدراسية وطرق التدريس وإعداد المعلم. ويمكن أن ينظر إلى البيئة السياسية باعتبارها تحديًا للتربية المدنية، بسبب الأوضاع اليومية التي يمكن أن تؤدي إلى الإحباط (اديل، ٢٠١٣). ويعد مدخل النهج التنازلي في نظام التعليم المصري الذي يركز على مبادئ مثل الانضباط والطاعة والالتزام من الأسباب التي تجعل تحقيق التربية المدنية عملية صعبة (النجار كرغلي - سملوسكا، ٢٠٠٩). فمناهج التربية المدنية مبنية أكثر على المعلومات بدلاً عن المهارات، ولا تتضمن أي موقف من مواقف الحياة الحقيقية أو مشاركة من الطلاب (النجار وسملوسكا، ٢٠٠٩، ص٤٧). وفيما يتعلق بطرق التدريس وإعداد المعلمين لا يزال هناك الكثير من الجهد المطلوب لإدخال أساليب التدريس الجديدة ذات الطبيعة التشاركية والإبداعية، وتسلط الضوء على " دور المعلم الديمقراطي داخل الفصل الدراسي " (النجار وكرغلي- سملوسكا، ٢٠٠٩).

القطاع غير الرسمي:

تواجه المؤسسات العاملة في التعليم من أجل المواطنة في القطاع غير الرسمي العديد من التحديات. ترتبط بعض هذه التحديات بالمنظمة وهيكلها ويرتبط البعض الآخر بصعوبات تنفيذ برامج التربية المدنية. تواجه جميع منظمات المجتمع المدني في مصر مشاكل ترتبط بقدرتها على الاستدامة والقيود المالية والوصول الى جماهيرها المستهدفة. فنجد أنه في مصر يُصعب على منظمات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة الحجم إدارة حملات إعلامية أو أي حملات تُدعم أهدافها لقلة الموارد اللازمة، في حين تكون منظمات المجتمع المدني المحلية الكبيرة قادرة على الحفاظ على صورة جيدة لمنظمات المجتمع المدني في مصر. وفيما يتعلق بالتوعية والوصول الى الجماهير فهناك ضغط كبير على منظمات المجتمع المدني خاصة في ظل اتساع

المساحة الجغرافية للدولة ووجود اختلافات شاسعة بين المناطق الحضرية والريفية في مصر من حيث الثقافة والاهتمامات. بالإضافة إلى ذلك تتلقى معظم منظمات المجتمع المدني تمويلاً من المنظمات غير الحكومية والجهات الدولية والمحلية والمؤسسات الدولية وأفراد المجتمع والتي تكون قصيرة الأجل وهو ما يؤدي إلى العديد من التحديات والعقبات. علاوة على ذلك، هناك قيود من وزارة التضامن الاجتماعي تتطلب فترات زمنية طويلة للحصول على اعتماد التمويل. وتواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية المدنية تحديات تتعلق بإمكانات التنفيذ وتحقيق التأثير المرجو وتطوير المناهج وتوافر المدربين المؤهلين. وتبرز الحاجة إلى مزيد من التركيز على المهارات المدنية مثل الدعوة والتنظيم، والجدل المقنع، إضافة إلى إيجاد المدربين والمؤهلين الذين يستطيعون تقديم البرامج بجودة عالية وهو ما يعد أمراً صعباً نظراً لمحدودية الموارد المتاحة لهذا القطاع. كما أنه تواجه هذه المنظمات تحدياً كبيراً في تطوير خطوات لقياس أثر البرامج المطلوب من قبل الجهات المانحة وهو ما يشكل صعوبة بالغة نتيجة طبيعة الموضوعات التي تعمل عليها.

٤- منهجية الدراسة

٤-١ مشكلة الدراسة:

تواجه مصر العديد من التحديات على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي باتت من الواضح أن السبيل الوحيد لحلها هو إشراك الشباب في الحوار المجتمعي حول مستقبل مصر ومشاركة كل فرد في تحقيق ذلك المستقبل. وهو ما يؤكد على أهمية التعليم من أجل المواطنة كمكون أساسي يمكن أن يحقق النتائج المرجوة. وانطلاقاً من دور التعليم المحوري في عملية التحول الاجتماعي وامتداد الشباب المصري بالمعلومات والمهارات اللازمة ليصبحوا مواطنين فاعلين والدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في إعطاء الشباب فرصة للانخراط في القضايا الحقيقية داخل مجتمعاتهم جاءت هذه الدراسة لتهدف إلى وضع خريطة لجهود ومبادرات التعليم من أجل المواطنة في مصر من خلال القطاع غير الرسمي في مصر. هذه الخريطة هي محاولة لتحديد كل الجهود المبذولة في هذا المجال ومدركات جميع أصحاب المصالح والعاملين في هذا المجال. وهو ما يؤدي إلى وضع رؤية مستقبلية ونموذج مقترح للممارسات المثلى في هذا المجال بالإضافة إلى توصيات لصانعي القرار والعاملين والمهتمين بهذا المجال.

٤-٢ تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة العديد من التساؤلات اللازمة لتحقيق أهدافها، وهي كما يلي :

- ١- كيف يتم إدراك مفهوم التعليم من أجل المواطنة في مصر؟
- ما هو تأثير هذه المدركات على اتجاهات الفرد نحو " الآخر"؟
- كيف تؤثر هذه المدركات على مفهوم الإدماج والإقصاء؟

٢- كيف يتم ترجمة هذه المدركات لسلوكيات فعلية؟

- من هم الشركاء الرئيسيين؟

- ماهي المبادرات أو المشاريع على أرض الواقع؟

- ماهي قصص النجاح في القطاع غير الرسمي المرتبطة بالتعليم من أجل المواطنة؟

٣- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية العاملة على تنفيذ

مشاريع التعليم من أجل المواطنة؟

- ما هي التحديات المتعلقة بالبيئة القانونية؟

- ماهي التحديات المتعلقة بإدماج / إقصاء فئات أو مناطق جغرافية أو فئة عمرية محددة؟

- ماهي التحديات المتعلقة بالاستمرارية؟

٤- ما هي طموحات الشركاء المعنيين بشأن التعليم من أجل المواطنة في مصر؟

٥- ما هي أفضل الممارسات في مجال التربية المدنية حتى الآن؟

٤-٣ تصميم البحث:

تحديد مجتمع الدراسة:

تضمن مجتمع الدراسة عينة ممثلة من الشركاء الفاعلين في مجال التعليم من أجل المواطنة في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، وكانت كالآتي:

- المنظمات غير الحكومية ومبادرات المجتمع المدني التي نفذت مشروعات التعليم من أجل المواطنة.

- الوكالات المانحة المهمة بمشاريع التعليم من أجل المواطنة.

- الشباب المشاركون في مشروعات التعليم من أجل المواطنة، إما كمشاركين أو مدربين أو منظمين لورش عمل.

- مسئولوا الحكومة الذين يشاركون في مشروعات التعليم من أجل المواطنة.

- الخبراء والأساتذة الجامعيين الذين شاركوا كمستشارين في مشروعات التعليم من أجل المواطنة

وكتعريف اجرائي لفئة الشباب حددتهم الدراسة وفقا لتعريف وزارة الشباب المصري بأنهم الفئة العمرية من ١٨ إلى ٣٥ سنة (عبد الحي، ٢٠٠٥).

وقد طبقت الدراسة على الشباب الذين تعرضوا لمشاريع ارتبطت بالتربية المدنية في مناطق مختلفة من مصر للتعرف على مدركاتهم وتوصياتهم.

في الوقت الذي لم تهتم به الدراسة باجراء تقييم للبرامج المنفذة في هذا المجال اهتمت بمعرفة درجة تمثيل الشباب في عمليات التخطيط والتصميم لمشروعات التعليم من أجل المواطنة.

ومن الجدير بالذكر أن ما شكل قيلاً رئيسياً خلال البحث هو أن الباحثين استطاعوا فقط اجراء مقابلات مع الجهات المانحة والمتخصصين في هذا المجال، ومسئول حكومي واحد فقط من وزارة الشباب (MoY). وهو ما شكل صعوبة وتحديا لفريق البحث خلال العمل الميداني وخاصة خلال التحقق من المدخلات من العمل الميداني.

جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال أسلوب المقابلة شبه المقننة ومجموعات النقاش المركزة ومراجعة الوثائق والأدبيات السابقة.

المقابلة شبه المقننة:

بداية تم وضع ثلاثة أدلة استرشادية للمقابلات، الأول للمسؤولين الحكوميين والخبراء (الملحق ٢)، والثاني لمديري الجهات المانحة (الملحق ٣) أما الثالث فهو لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم من أجل المواطنة (الملحق ٤) والأخير لمجموعات الشباب (الملحق ٥). وبما يخص مصطلح التربية المدنية والتعليم من أجل المواطنة كان مصطلح التعليم من أجل المواطنة هو الأكثر استخداماً في اللغة الإنجليزية بينما مصطلح التربية المدنية هو الأكثر استخداماً في اللغة العربية.

وقد اعتمدت الدراسة على تنفيذ ثمانية مقابلات، أربعة منهم مع جهات مانحة تمويل مشروعات كبرى في مصر، ومقابلة مع مسئول حكومي في وزارة الشباب، ومقابلتان مع منظمات مصرية غير حكومية كبيرة تعمل في مجال التعليم من أجل المواطنة والأخيرة مع باحث وخبير استشاري في مجال التربية المدنية والتعليم من أجل المواطنة. وقد استمرت كل مقابلة من ٤٥ - ٦٠ دقيقة، وأجريت باللغة التي يفضلها المبحوث، وقد تم تسجيل جميع المقابلات ماعدا في حالة إذا طلب عدم التسجيل وهو الأمر الذي حدث مرة واحدة في العمل الميداني. أيضاً قام الباحث بتدوين ملاحظات أثناء اجراء المقابلات.

الوثائق:

تضمنت الوثائق التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة ما يلي:

- تقارير تضم توثيقاً لمشروعات التعليم من أجل المواطنة التي تمكن فريق البحث من الحصول عليها.

- وثائق رسمية لوزارات الشباب والتربية والتعليم والتعليم العالي.

- وثائق حكومية تناولت مفهوم التعليم من أجل المواطنة والتي تمكن فريق البحث من الوصول إليها.
- تقارير الجهات المانحة المتعلقة بالتعليم من أجل المواطنة في مصر.
- أي تقارير أخرى تتعلق بالتعليم من أجل المواطنة في مصر.
- الأوراق العلمية التي تناقش الوضع الراهن للتعليم من أجل المواطنة في مصر.

مجموعات النقاش المركزة:

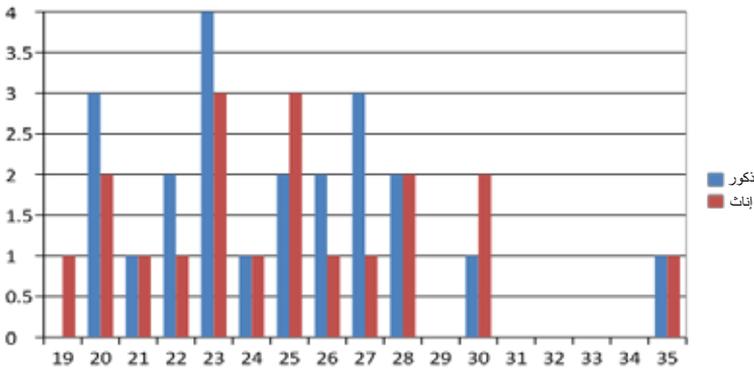
بداية تم وضع دليلان ارشاديان لمجموعات النقاش المركزة. الأول خاص بمنظمات المجتمع المدني (الملحق ٤) والثاني مخصص للشباب الذين شاركوا في مشاريع تعليم المواطنة (الملحق ٥). فيما يتعلق بمصطلحي التعليم من أجل المواطنة والتربية المدنية، كان مصطلح التعليم من أجل المواطنة هو الأكثر استخداما في اللغة الإنجليزية بينما مصطلح التربية المدنية هو الأكثر استخداما في اللغة العربية.

ولتحقيق أهداف البحث تم تكوين أربع مجموعات نقاش؛ ثلاث منهم مجموعات من الشباب المنخرطين في مشاريع التعليم من أجل المواطنة، إما كمشاركين أو كمدرسين؛ والمجموعة الرابعة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني المنخرطة في مشاريع التربية المدنية. الغرض من مجموعات النقاش المركزة هو فهم وجهات نظر الشباب وممثلي منظمات المجتمع المدني، والتحديات التي يواجهونها في هذا المجال وتوصياتهم لمواصلة تطوير الجهود المبذولة.

كانت المتغيرات الديموجرافية الخاصة بالمشاركين في مجموعات النقاش المركزة كما يلي:

- بلغ اجمالي عدد المشاركين في هذه الدراسة ٤٢ مشاركاً بواقع ١٨ من الإناث و ٢٤ من الذكور.
- تراوحت الفئة العمرية للمشاركين من ١٩-٣٥ سنة مع مشارك واحد من الذكور بلغ من العمر ٤٦ عاما.

ويوضح الرسم البياني التالي توزيع المشاركين وفقا للفئة العمرية:



رسم بياني (١): يوضح توزيع المشاركين وفقا للفئة العمرية

٥- تصورات حول التعليم من أجل المواطنة في مصر

طلب من جميع المشاركين في الدراسة توضيح ما يعنيه مفهوم التعليم من أجل المواطنة لهم للتعرف على المكونات الرئيسية التي تشكل هذا المفهوم لديهم بناء على خبراتهم والبرامج التي قدموها أو شاركوا فيها، وهو ما نتج عنه ظهور بعض المواضيع الفرعية

١- ما هو التعليم من أجل المواطنة؟

٢- كيف يُعرّف المواطنون في مصر؟

٥-١ ما مفهوم التعليم من أجل المواطنة؟

يختلف تعريف التعليم من أجل المواطنة وفقاً لخلفيات المشاركين في الدراسة، سواء كانوا من الشباب الذين ينسقون أو يشاركون في برامج التعليم من أجل المواطنة أو المديرين التنفيذيين الذين يعملون في الجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني، أو المسؤولين الحكوميين. إلا أن القاسم المشترك بين جميع التعريفات هو المعرفة والمهارات اللازمة لإعداد الشباب ليصبحوا مواطنين فاعلين أكثر. وبرزت الاختلافات نتيجة تفسير المعرفة، ان كانت على الحقوق والمسؤوليات أو على حب الوطن والهوية الوطنية، أو على حقوق الإنسان. وقد رأى آخرون أن التعليم من أجل المواطنة هو جزء يتم من خلاله تعويض الفجوة في التعليم الرسمي وبالتالي فإنه يركز أساساً على الطريقة التي يتم بها تقديم المحتوى وأن تكون جميع الأنشطة تشاركية وممتعة. بينما رأى آخرون أن أهم فائدة يحققها التعليم من أجل المواطنة هي المهارات التي تُكتسب والتي تُسهم في اكساب الفرد أدوات عملية للانخراط في المجتمع.

وقد وجد عدد من المشاركين في الدراسة صعوبة في تحديد مفهوم التعليم من أجل المواطنة خاصة أولئك الممثلين للجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني ، وأشاروا الى أنه يختلف حسب من يحدد المفهوم وأي جمهور مستهدف؟ وأوضح البعض أن التعليم من أجل المواطنة يتعلق بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي يحتاجها المراهقين والشباب ليصبحوا مشاركين فاعلين في المجتمع. وهو ما يحتاج الى الوعي بالحقوق والمسؤوليات المدنية كنتيجة لمفهوم الوطن والوطنية الذي تم التأكيد عليه في التعليم الرسمي وغرس ثقافة المسؤولية. وقد أوضح أحد المشاركين أن التربية المدنية من وجهة نظره هي عملية تعليم الفرد لينتقل من حالته العادية إلى فرد نشط قادر على التأثير على الناس من حوله. وقد اتفق المسؤول الحكومي من وزارة الشباب مع هذا الرأي؛ وأضاف أن التعليم من أجل المواطنة يشمل ضبط سلوك الأفراد نحو المزيد من المسؤولية وروح المبادرة.

وقد أضاف أحد المشاركين الى ما سبق مدخل حقوق الإنسان حيث جميع المواطنين متساوون بغض النظر عن قناعتهم، أو أديانهم أو موقعهم الجغرافي.

وأوضح بعض المشاركين أن المهمة الرئيسية للتعليم من أجل المواطنة هي ملء الفجوة القائمة في المجتمع التي لم يتم ملئها في إطار التعليم الرسمي: ”رؤيتنا الرئيسية للتعليم من أجل المواطنة هي أن الأنشطة

اللامنهجية تملأ الفجوات في التعليم التقليدي أو الحكومي في مصر من خلال المنظمات غير الحكومية أو الشركاء الذين يرغبون في تقديم محتوى أو أدوات للتعليم“. وأوضح العديد من المشاركين أن التعليم من أجل المواطنة هو نشاط خارج المنهج يحدث خارج الأطارات الرسمية والمدارس والجامعات، وبالتالي ”لا تحدده الدراسة أو المناهج، وعلى المرء أن يقرأ ويبحث للوصول إلى مستوى علمي معين ويكون لديه بعض الطموح“. وفي هذا الإطار، يقول العديد من المشاركين أن ما جعل التعليم من أجل المواطنة مختلف هو استخدام الأساليب التفاعلية التي تحفز المشاركين.

طريقة التدقيق والبحث مهمة أيضاً كما قال أحد المشاركين: ”نحن لا نقدم للمشارك جميع المعلومات، وهناك بعض الأمور التي نعطيها مساحة للتفكير والبحث حولها“. هناك بعض المشاريع التي سعت الى تعليم المعلمين الطرق غير الرسمية اللازمة لتحقيق التعليم من أجل المواطنة وجعل التدريس أكثر جاذبية للطلاب. وأضاف أحد المشاركين: ”أعتقد أن ما لدينا في مدرستنا هو التربية المدنية؛ وجود كل الخيارات متاحة للجميع للاختيار من بينها دون توجيه معين أو حفظ بعض المعلومات لفحصها. أعتقد أن هذه هي روح التربية المدنية“.

وقد أشار الشباب الذين شاركوا في برامج التعليم من أجل المواطنة لى أنهم يعتقدون أن التعليم من أجل المواطنة بصفة أساسية هو عملية تعليم مستمرة، وأنها أكثر ارتباطاً بالتعليم غير الرسمي عنه عن التعليم الرسمي سواء في المدارس أو الجامعات، وأنها أكثر ارتباطاً بمنظمات المجتمع المدني. وقد وصف أحد المشاركين التعليم من أجل المواطنة: ”إن مفهوم التربية المدنية هو شكل من أشكال التعليم غير الرسمي الذي ينفذه عدد من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية حيث أن المؤسسات الحكومية - مثل وزارة التربية والتعليم و وزارة الشباب - لا تؤمن كثيراً بهذا الاتجاه، في الوقت الذي تؤدي فيه المنظمات غير الحكومية هذا الأمر بطريقة أفضل بكثير. أنه ليس تعليمًا على أساس المعلومات، ولكنه يميل إلى اكتساب مهارات مثل مهارات حل المشاكل، أو تنفيذ المبادرات المجتمعية“.

وقد أكد العديد من المشاركين الشباب على حقيقة أن التعليم من أجل المواطنة يطور بعض المهارات التي يحتاجها الشباب ليصبحوا نشطين داخل المجتمع، كما أنه يساعد على بناء التدريب العملي للخبرات.

«لقد تلقيت العديد من ورش العمل حول كيفية إجراء المبادرات المجتمعية وإدارتها وقد استطعت تحقيق واحدة منها مع عدد من الأفراد. ونحن نعتقد أن هذا أفضل من مجرد اكتساب المعرفة والاتصالات، فقد تمكنا من تحويل هذه المعرفة إلى شيء حقيقي خلال الممارسة العملية لحل مشاكلنا ومساعدة الدولة والمجتمع على حل مشاكلهم“

هذه التجارب وفقاً لبعض المشاركين بنيت ثقتهم بأنفسهم وحتى أنها ساعدتهم على سد الفجوة بين التعليم واحتياجات العمل الرسمية.

ومن المهم التأكيد على أنه في سياق هذه الدراسة التعرف على بعض المشاريع التي تم تنفيذها من قبل

المنظمات غير الحكومية التي ربطت نفسها بالمصطلحات أو المجال. كان هناك مشروعان متميزان يعتبران ضمن التعليم من أجل المواطنة، شمل واحد منهما المهارات المتعلقة بالعمل حيث ركز على النساء في صعيد مصر، وساعدهن على اكتساب المهارات التي يمكن أن تستقن منها في سوق العمل، وكذلك تفهمن على بعض جوانب المواطنة. وقد ركز مشروع آخر على تطوير مهارات الحوار أكثر بين المشاركين حتى يتمكنوا من استخدامها في حياتهم وعملهم. فقد رأوا أهمية خلق مساحة للناس المختلفين داخل المجتمع للالتقاء واستكشاف القيم حتى يتمكنوا من نشر الوعي بأهمية التنوع وكيفية العيش معاً.

وقد أوضح الخبيران اللذان تمت مقابلهما، أنه من الصعب جداً تعريف التعليم من أجل المواطنة، حيث ذكرت أحدهما «أن التعليم من أجل المواطنة يعتمد على من يقوم به». وأوضحت كذلك «أن هناك فرقاً بين المواطنة والتربية المدنية، على سبيل المثال التاريخ الوطني هو عنصر من التربية المدنية ولكن ليس بالضرورة من التعليم من أجل المواطنة. وأضافت أن فكرة المواطن لا تزال تتشكل في مصر وكل مجموعة لديها أفكار وتعريفات خاصة بها، مما يجعل التعليم من أجل المواطنة صعباً في تطبيقه. ورغم ذلك، فأنها ترى أن هناك أملاً في إنشاء مجموعة من الاتفاقات حول مهارات المواطن وقيمه ومعارفه التي من شأنها أن تنتظر إلى أبعد من الفوارق والخلافات الاجتماعية، السياسية والدينية».

وينضح مما سبق أن المكونات الرئيسية للتعريف المذكور في وثائق وزارة التربية والتعليم و وزارة الشباب يتماشى مع التعريفات التي ذكرتها بعض منظمات المجتمع المدني، حيث كان الهدف النهائي للتعليم من أجل المواطنة هو تطوير المواطن الفاعل الذي هو على بينة من الحقوق والمسؤوليات والواجبات وفقاً لذلك. والفرق الرئيسي يمكن أن يكون في عامل المشاركة، حيث أنه من الواضح أن منظمات المجتمع المدني تستهدف المشاركة السياسية والاجتماعية في حين أن القطاع الرسمي أكثر تركيزاً على المشاركة السياسية. ومن الواضح أيضاً أن تعريف الأمم المتحدة الذي تم ذكره من قبل هو التعريف الأكثر شمولاً لأنه يشمل أبعاد التنمية البشرية والحوار كجزء من حل النزاع، ويظهر هذان البعدان في المشاريع التي تم تضمينها في هذه الدراسة. كما أنه من المهم بشكل حاسم معالجة مسألة إيجاد تعريف مشترك للمواطنة بين المجموعات المختلفة داخل مصر، لنكون قادرين على المضي قدماً بمحتوى التعليم من أجل المواطنة والتوصل إلى المصطلحات والتعريفات المتعارف عليها.

٥-٢ كيف يتم تعريف المواطن في مصر؟

وضح بعض المشاركين أن أحد الجوانب الرئيسية للمواطن المصري أن يكون نشطاً واستباقياً، ولا يكون سلبياً تجاه قضاياها وأن يعرف كيف يعبر عن نفسه، وقد وصف أحد المشاركين صورة المواطن بأنها «صورة لشخص يعمل أكثر من أن يتحدث، يبذل الكثير من الجهد ويبنى ويحاول إدارك مفهوم المسؤولية». أضاف بعض المشاركين منظوراً تاريخياً حيث كان المواطن المصري مشاركاً ثم أصبح فاعلاً، والآن هو بحاجة إلى أن يصبح مؤثراً. واستند منظور آخر على الموقع الجغرافي حيث أعربت إحدى المشاركات عن مخاوفها من تهيمش المواطنين البعيدين جغرافياً مؤكدة أن «ليس لديهم أي حقوق، وأنها ترغب في جمعية ترفع صوت الشباب وتعطيهم الفرصة للتعبير عن آرائهم وأن يتم تمكينهم للوصول إلى أهدافهم». وفي تناول آخر لتعريف المواطن

تم التركيز على الوثيقة الرسمية التي يحتاجها الفرد ليصبح مواطنًا، على سبيل المثال بطاقة الهوية الوطنية التي تمكن الفرد من الحصول على الحقوق الأساسية مثل التعليم والتصويت والحصول على القروض، ووثائق الزواج، الخ...

وأوضح بعض المشاركين أنه لا يوجد تعريف واضح، وأن التعريف متغير من شخص إلى آخر، وأنه لا يمكن للمرء أن يكون مواطنًا مثاليًا. وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم بشأن الاستبعاد من المجتمع في حالة عدم التوافق مع هذه المفاهيم والتعريفات، وأعرب أحد المشاركين عن أنه: **”لن يستخدم مصطلح المواطن، لأن ذلك سوف يعني استبعاد الكثير من الناس، اليوم أنا مواطن غدًا لا. أنا لا أربط مفهوم المواطن بالولاء أو الانتماء والقومية“**.

وأضاف مشارك آخر أن الدولة والثقافة كانا العاملين الرئيسيين في تحديد المواطن، وهذا أثر على كيفية رؤية المواطنين لبعضهم بعضًا والحقوق التي يمكن لكل مجموعة من المواطنين ممارستها.

وفي أحد مجموعات النقاش المركزية دار نقاشا يتعلق بما إذا كانت الحقوق والمسؤوليات متساوية في الأهمية أو لا، وتحديدًا في سياق المواطنة وتعريف من هو المواطن. لم يكن هناك أي استنتاج في المناقشة ورأى العديد من المشاركين أن الحقوق تأتي أولاً في هذه المناقشة، وتم التذليل على ذلك من خلال مذكره أحد المبحوثين: **”أعتقد أن السعي من أجل الحقوق يسبق المسؤوليات وأن الدولة هي المسؤولة عن توفير هذه الحقوق لمواطنيها وبالتالي فإننا لا يمكن أن نطلب منهم أداء واجباتهم دون تأمين الوفاء بحقوقهم. لا يمكنك التنازل عن جنسية أي شخص، حتى السجن يفقد بعضًا من حقوقه في السجن لكنه لا يزال مواطنًا!“**

وأوضح مشاركون آخرون أن الواجبات أو المسؤوليات أكثر أهمية لأنها تعكس التزام المواطن وولاءه لبلده.

وتشير هذه المدركات الى الكثير عن تأثير السرد على طريقة تحديد المواطن. مع الأخذ بعين الاعتبار تركيز المناهج الرسمية على القومية والولاء للوطن، فمن الطبيعي أن الخصائص الرئيسية للمواطنين أن يكونوا استباقيين ووطنيين ومسؤولين وعلى استعداد للمشاركة في المجتمع في جميع النواحي. والسرد لا يأخذ بعين الاعتبار في مختلف التحديات التي يواجهها المواطن في ممارسته للمشاركة، ويأخذ بعين الاعتبار أن من واجب المواطن إزالة كافة العقبات وأن يظل مشاركًا وملتزمًا. ومن ناحية أخرى، فإن أثر برامج التعليم من أجل المواطنة على بعض الردود واضح حيث سلطت الضوء على أهمية الحقوق وذكرت أن المواطنين الذين حُرِّموا من حقوق المواطنة الأساسية مثل الوثائق وبطاقة الهوية المصرية لن يتناسبوا بالضرورة مع هذه الصورة. ومن ناحية أخرى، فإن الشعور لا يزال واضحًا جدًا بأن المواطنين الذين يعيشون في المناطق الجغرافية النائية أو خارج العاصمة أظهروا حساسًا بالتمهيش والبعد عن حقوقهم المدنية. وبوضع كل هذا معًا، نعرف أنه لا يزال هناك فجوة في فهم المواطنة والتوصل إلى أرضية مشتركة من حيث التعريف، ولكن هناك تطور في المفاهيم مما يدل على أن التحول نحو الديمقراطية يحدث ببطء. من ناحية أخرى، هناك مؤشرات من خلال ما تم مشاركته من قبل المشاركين تظهر أنه لا تزال هناك فجوة بين المفاهيم والممارسات، والتي تشكل تحديًا كبيرًا وتحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار عند تصميم مشاريع التعليم من أجل المواطنة.

٦- توثيق جهود التعليم من أجل المواطنة في مصر

من أجل التعرف على الجهود المختلفة في مجال التعليم من أجل المواطنة في مصر، فإنه من المهم إنشاء خريطة للعناصر الرئيسية الخمسة؛ باستخدام منهجية دوايت لاسويل ” النموذج الوظيفي لنقاط «W» الخمسة “ والذي يركز فقط على الشركاء دون اختبار تأثير ذلك على مختلف الفئات المستهدفة. والعناصر الرئيسية المستخدمة في هذا النموذج هي:

١- ”من“ يعملون على هذا الموضوع كجهات فاعلة رئيسية،

٢- ”ما“ الذي يفعلونه في مجال دراستنا،

٣- ”لماذا“ يركزون على التعليم من أجل المواطنة،

٤- ”كيف“ يعملون،

٥- ”أين“ و”لمن“.

وقد حاولت الدراسة عرض بعض الجهود التي تم تنفيذها على أرض الواقع، ولم تركز على برامج معينة؛ واعتمدت أساساً على البيانات التي تمت مشاركتها من قبل المشاركين في مجموعات النقاش المركزة والمقابلات الذين تقاسموا تفاصيل حول البرامج التي كانوا جزءاً منها. البيانات التي تمت مشاركتها حول البرامج تم تحليلها على أساس ثلاثة مستويات:

- أولاً مرحلة التخطيط، والتي تعني كيف بدأ الشركاء في التخطيط للمشاريع، وتحديد أهدافهم، ورؤيتهم ومهمتهم، واختيار الجمهور المستهدف قبل بدء عملهم.

- ثانياً، مرحلة التنفيذ، لخطوات المشروعات ويتضمنها أيضاً تطوير المحتوى والمدرسين الى غير ذلك.

- وأخيراً، مرحلة التقييم، حيث أن كل طرف فاعل يؤدي دوره بشكل مختلف، ووفقاً لأهدافه وغاياته.

بعض المواضيع تم تطويرها من خلال البيانات التي تم تحليلها ومن ثم تم إضافتها إلى الموضوعات التالية.

٦-١ وحدة التربية المدنية في وزارة الشباب:

في البداية، بدأ الباحثون مع وحدة التربية المدنية في وزارة الشباب وهو البرنامج الوحيد الذي تم تسليط الضوء عليه في عدة مجموعات نقاش مركزة وتم مقابلة مسئول حكومي من وزارة الشباب والذي تحدث أساساً حول هذا البرنامج ومسئول تنفيذي من اليونيسيف الذي تحدث أيضاً فقط عن هذا البرنامج.

تم تأسيس وحدة التربية المدنية في وزارة الشباب بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في عام ٢٠٠٦، والتي بدأت أول برنامج تدريب المدربين (TOT) والذي كان يتألف من ١٥ من الإناث والذكور، وبعد ذلك تم إطلاق البرنامج في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦. في البداية سميت الوحدة بوحدة ”القادة الشباب“ وبعد ذلك سميت ”وحدة التربية المدنية“. وركز البرنامج الرئيسي للتدريب على خمسة عناصر رئيسية هي: المواطنة والمشاركة والحقوق

والمسؤوليات والشباب والدولة، والشباب والتنمية. ولم يكن مفهومًا مألوفًا للعاملين في وزارة الشباب آنذاك، كما شرحت رئيسة الوحدة في مقابلتها: "في بداية عام ٢٠٠٦، عندما قيل لنا أننا نعمل على إنشاء برنامج يسمى التربية المدنية، لم نعرف ما يعنيه هذا؟ كانت المرة الأولى بالنسبة لنا سماع مثل هذا المفهوم. لم تكن نفهم فكرة أننا سوف ندرّب الشباب ليكونوا مدربين لتدريب الآخرين على التربية المدنية...". وقد تم تصميم البرنامج من قبل الخبراء في هذا المجال الذين تم اختيارهم بشكل مشترك من قبل اليونسيف ووزارة الشباب، وأنشأوا الدليل الذي يتضمن كافة المفاهيم والأنشطة ويعطى للمدربين خلال تدريب المدربين (ToT).

جميع الأنشطة في البرنامج كانت تفاعلية ومستندة على ردود فعل ومشاركة المشاركين. كان جميع المدربين في البرنامج من الشباب تحت سن ٣٠ عامًا، وأعتبر ذلك أحد العوامل الرئيسية لنجاح البرنامج (وهبة، ٢٠١٤). الأدوار والمسؤوليات المقسمة في الدليل شملت: "مفهوم الحقوق، ما هي حقوق وما هي المسؤوليات المرتبطة بهذه الحقوق... إدراك أن لدي حق ولذلك لدي مسؤولية". وتضمن قسم المشاركة: "مفهوم المشاركة، ومجالات المشاركة ومستويات المشاركة وكيفية المشاركة؟ وأي مستوى؟ وهل تعني إنشاء حزب سياسي؟ وما هي التحديات التي تواجه المشاركة؟... أنهم لا يحتاجون بالضرورة إلى الانضمام إلى حزب سياسي. يمكنهم الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني". يجري تنقيح الدليل وسيتم إضافة أنشطة جديدة وفقًا للتغيرات التي تحدث في البلاد.

وزارة الشباب لديها طريقتين لتقييم برنامجها. أولاً، هناك النموذج الذي وزع على المشاركين قبل وبعد تنفيذ التدريب، وبناء على النتائج يتم إدخال بعض التعديلات. يقيس هذا النموذج مستوى المعلومات والرغبة في المشاركة. ثانيًا، هناك شكل لتوفير النتائج حول المدربين، في نهاية السنة يتم تكرار تدريب المدربين، ويتم استبعاد بعض المدربين من البرنامج بناء على النتائج. لا يتم تعيين المدربين في وزارة الشباب؛ فهم استشاريين متعاقد معهم.

من الوثائق ومن البيانات التي تم جمعها خلال العمل الميداني هناك إشارة واضحة إلى أن البرنامج يعمل بشكل جيد من حيث الوصول إلى الشباب في جميع أنحاء مصر ومن حيث المضمون أيضًا. وقال المسئول الحكومي في وزارة الشباب في المقابلة أن وزارة الشباب تتطلع إلى تحديث المحتوى ليناسب مع التغيرات السياسية التي حدثت. على ما يبدو، أن نظام التقييم لهذا البرنامج يعمل. من حيث مشاركة الشباب، يتم تشغيل البرنامج كله من قبل الشباب، باستثناء القيادة من كلا من وزارة الشباب واليونسيف، وهو ما يعتبر إنجازًا.

٦-٢ لمحة عامة عن المشروعات في القطاع غير الرسمي:

لم يحظى التعليم من أجل المواطنة كأحد الأدوات التي يمكن من خلالها بناء أي مجتمع على اهتمام من الجهات الفاعلة النشطة في المجتمع المدني المصري قبل عام ٢٠٠٠ (اديل، ٢٠١٣). ومع بداية الألفية عكست خريطة الجهات الفاعلة للتعليم من أجل المواطنة في مصر أن الجهات المانحة الأجنبية المختلفة بدأت العمل في مصر مع خطط تنموية وأجندات محددة مسبقًا إما مع الحكومة المصرية، أو مع منظمات المجتمع المدني (وهبة، ٢٠١٤).

وبناءً على الدراسة الميدانية التي أجريت، يمكن تقسيم المشروعات التي تركز على التعليم من أجل المواطنة في مصر، إلى أربعة مجالات رئيسية هي:

- المنظمات والمشروعات التي تعمل من خلال الدورات التدريبية وورش العمل وترتكز على قيم التعليم من أجل المواطنة والمهارات التي تشكل أساس المواطن الفاعل (المجلس الثقافي البريطاني: برنامج المواطن النشط، المعهد الدنماركي المصري للحوار: مدارس الديمقراطية)

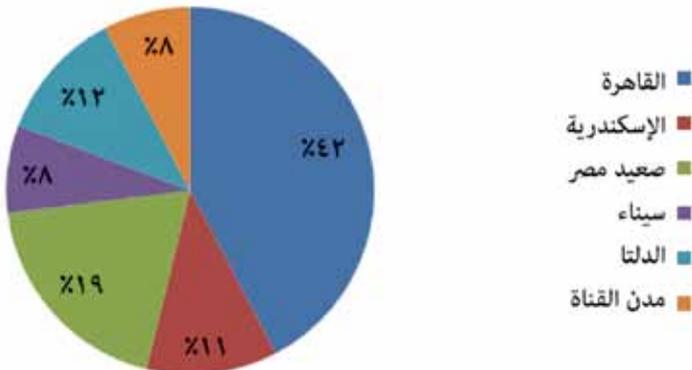
- المشروعات التي تعمل على بناء المهارات ذات الصلة بالتعايش والتعامل مع التنوع مثل الحوار (DUF: سفراء للحوار)؛

- المشروعات التي تركز على الدعوة القائمة على نهج حقوق الإنسان مثل الدفاع عن حقوق الأقليات (النساء، المعوقين، الخ)؛

- المشروعات التي تركز على مهارات التوظيف (الجمعية المصرية لمصادر التعليم).

غير أن هناك العديد من المبادرات والمشاريع الناشئة، والتي تتعامل في مجال التعليم من أجل المواطنة بشكل مختلف مع أفكار جديدة ومبتكرة (مثل مشروع أنا مصري، المحتضن من قبل مؤسسة نهضة المحروسة). يبين المرفق الأول الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان في القطاع غير الرسمي.

تم تقسيم المشاركين في هذه الدراسة بالتساوي بين القاهرة والمحافظات الأخرى، الأمر الذي جعل من الممكن الحصول على صورة شاملة لمجال التعليم من أجل المواطنة في جميع أنحاء مصر في القطاع غير الرسمي. ويوضح الرسم البياني التالي التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني التي تهتم بمشروعات التعليم من أجل المواطنة، كما يلي:



م بياني رقم (٢): التوزيع الجغرافي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مشروعات التعليم من أجل المواطنة

يشير الرسم البياني السابق الى أن البرامج تختلف في نطاقها وتركيزها. ونجد أن أحد المشروعات الهامة التي تم معرفتها من خلال مرحلة جمع البيانات كانت باسم "شفافية الميزانيات تغيير حياة الأفراد" وهو مشروع يعمل على توعية الأفراد بتوزيع الميزانيات على الخدمات في منطقتهم كأداة تمكن المواطنين من التفاوض والضغط على الحكومة للحصول على حقوقهم واحتياجاتهم. "وقد أسفر هذا المشروع عن توعية الأفراد وادراكهم للاختلاف عند اكسابهم القوة والمعلومات والمعرفة كأسس ضرورية لحقوقهم".

أيضا تم التوصل الى برنامج آخر اكتسب سمعة طيبة في هذا المجال وهو برنامج "نماء" في العطلة الصيفية للمدارس، وهو برنامج بدأ في عام ٢٠٠٥ تحت رعاية نهضة المحروسة. وتعمل "نماء" نحو خلق جيل من رواد الأعمال في كافة المجالات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها، إضافة الى تجربة تعليمية قوية وتتضمن عنصر تشجيع الناس وحصولهم على الدعم لتنفيذ أفكارهم واتخاذ المبادرة في المجتمع، كما أوضح المشارك:

"تستهدف المدرسة الأفراد الذين لديهم أفكار على أرض الواقع ويريدون تنفيذها، ودور المشروع هنا هو مساعدة هؤلاء الناس في تطبيق الحلول والأفكار الموجودة في أذهانهم مما يكسبهم الثقة على أنهم قادرين على أحداث تغييرًا من خلال التمكين الذي يجعلهم فاعلين في المجتمع".

أيضا هناك برنامج "أكاديمية القيادة لازورد سيفيك"، وهي عبارة عن شراكة بين مؤسسة لازورد والجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC). وهو برنامج زمالة يقدم فرصة لطلبة الجامعة الأمريكية والقادة الشباب الآخرين لزيادة مهاراتهم في القيادة بأسلوب أخلاقي، والمشاركة المدنية والعمل الخيري الاستراتيجي" (أكاديمية القيادة لازورد سيفيك، ٢٠١٥). يقدم هذا البرنامج للقادة الشباب تدريباً لمدة ٩ أشهر في منظمات المجتمع المدني حيث يكتسبون الخبرة العملية وأيضاً يضيفون قيمة للمنظمات المضيفة لهم. بدأت الزمالة الأولى في ٢٠١٠/٢٠٠٩ كما يوضح المشارك: "إذا تم الحساب منذ العمل على أرض الواقع فيمكن القول إنه بدأ في عام ٢٠٠٩، ولكن الزمالة الأولى كانت في ٢٠١٠/٢٠٠٩، ولكن جاء الاسم في عام ٢٠١١، قبل ذلك كان يطلق عليه On-Lead. وقد كان في البداية بقيادة الطلاب Ik Lead خريجي المنح الدراسية للجامعة الأمريكية ثم فتحها بعد ذلك للطلاب من الجامعات الحكومية، وهو ما أعتقد أنه واحد من أفضل القرارات التي قمنا بها".

وهناك مشروعا آخر هام بدأ في عام ٢٠١١ وهو "التحرير لاونج" في دلتا النيل، والذي كانت تديره جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية. والتحرير لاونج هو مؤسسة "مدنية واجتماعية وثقافية تركز نفسها لنشطاء المجتمع المدني والمشاركين المدنيين. ومن خلال هذه الأنشطة، تسعى لزيادة وتعزيز الوعي السياسي والمدني للمصريين في المناطق الريفية، وخاصة الشباب، ولتطوير وتنشيط مواطني السكان لاكتساب القدرة على بناء مجتمعات أفضل، والمشاركة في المجتمع المدني، والتصرف كقادة في مجتمعاتهم" (التحرير لاونج- دلتا النيل، ٢٠١٥). وأحد التحديات التي يواجهها هذا المشروع - وفقاً لما ذكره المبحوث - "بالنسبة للشباب الذين ليس لديهم خبرة ما في التعليم من أجل المواطنة في الدلتا، كيف لهم أن يذهبوا ويطبقوها؟ على سبيل المثال كان الاهتمام الرئيسي لبرنامج التحرير لاونج هو المجالس المحلية، وتوعية الشباب والمجتمع المحلي حول ما يقوم به المجلس المحلي".

٣-٦ العناصر الرئيسية للتعلم من أجل المواطنة:

السمة الرئيسية للتعليم من أجل المواطنة بالنسبة للعديد من المشاركين - كما تم التوضيح في الجزء السابق الخاص بالتعريفات - هي كونها برنامجًا تكميلاً يملأ فجوة في التعليم الرسمي. وفقاً لذلك، كان له نهج أكثر تفاعلية وجاذبية لاختلافه عن نظام التعليم الرسمي. وأضاف مشارك آخر أن الفرق الرئيسي هو أنه لا يُطلب منهم أن يفكروا بطريقة معينة، وأنهم ليسوا ملزمين ببناء برامجهم بنفس المنهجية. وتم توضيح هذا أكثر في وصف إحدى المنظمات التي شاركت في الدراسة التي تهدف إلى "تزويد الطلاب بالمهارات المختلفة والأيدولوجيات المختلفة، واحترام أهمية إعطاء الطلاب مساحة للتفكير والتحليل بأي طريقة يرغبون في اتباعها"، وأوضح المشارك هذه النقطة أكثر بالقول ان "احترام التنوع، من خلال وجود جمهور متنوع ومختلف، وفهم كيفية العمل بطريقتهم داخل هذا التنوع بين بعضهم، هو طموح أساسي".

مكون آخر للتعليم من أجل المواطنة وهو اكتساب المعرفة والمهارات للمشاركين كي يتمكنوا من المشاركة بفعالية في المجتمع على المستويين الاجتماعي والسياسي. ويتضمن جزء المعرفة رفع الوعي حول الحقوق والمسؤوليات المدنية، وحقوق الإنسان، والتعرض لفكرة القومية والانتماء. وأجمع المشاركون على وجود تطور في البرامج من خلال إضافة المزيد من العناصر لتغطية مواضيع مختلفة أو العمل مع مختلف الفئات المستهدفة. وبناء على ذلك يمكن للمكونات أن تشمل بعض المهارات والأدوات التي تهدف إلى مساعدة المتدربين على التفكير بطرق مختلفة ودون توجيه. وتشمل هذه المهارات التأكيد على أهمية التسامح والقدرة على التعامل مع الخلافات والآراء المتنوعة لتكون قادرًا على أن تصبح مواطنًا فاعلاً.

٤-٦ عملية تقييم البرامج:

معظم البرامج التي تم دراستها في البحث لم يكن لديها نظام واضح للتقييم والمتابعة. ومع ذلك وبمراجعة الجدول السنوي لهذه البرامج، نجد أن قصص النجاح والدروس المستفادة يمكن أن تكون مؤشرًا لتطور كل برنامج، والتي لا يمكن أن تتم دون نوع من التقييم أو عملية المراجعة. وينبغي أن تكون عملية التقييم بالنسبة لغالبية البرامج مزودة بالأرقام والإحصاءات. ما تم اكتشافه في تحليل البيانات، هو أن التقييم عادة ما يتم على المستوى الجزئي، عندما يبحث البرنامج عن بعض المعلومات لإعداد تقرير للجهات المانحة أو جهة رسمية. معظم منظمات التعليم من أجل المواطنة تستخدم الآن استشاري تقييم خارجيين وباحثين تقييم عملهم من منظور مستقل، كما أوضح ذلك في العديد من المقابلات.

٥-٦ الفئات المستهدفة:

بناءً على العمل الميداني، يتم اختيار المستفيدين (الفئات المستهدفة) على أساس العمر والجنس والتخصص الدراسي أو حتى مجال العمل والتخصص. وتحديد الفئة العمرية المستهدفة لأي برنامج لم يكن قرارًا بسيطًا كما ذكر في اثنين من المقابلات التي أجريت. حيث ذكر أحد المشاركين أن هناك تعريفان للمراهقين والشباب؛ الأول قرر من قبل الأمم المتحدة والثاني من قبل وزارة الشباب وهو ليس ثابتاً، مما يعني أن الوزارة يمكن أن تغيره من وقت لآخر، وفقاً لمعايير غير واضحة. وللتغلب على هذه المسألة، توضح الجهات الفاعلة في هذا المجال دائماً الفئة العمرية المستهدفة في بروتوكولات مكتوبة مع أي جهة حكومية.

علاوة على ذلك، هناك مجموعات مستهدفة أخرى؛ منها على سبيل المثال، واحدة من المدارس الصيفية تعد دورة دراسية سنوية للطلاب في الجامعات والمعاهد الفنية، ما بين ١٦ و ١٧ سنة. في الوقت الذي تستهدف فيه منظمة أخرى الفئة العمرية الأكبر سنًا من خلال ورش العمل والدورات التدريبية حسب مجال عملهم، والصحفيين والناشطين السياسيين الشباب في الأحزاب، وغيرهم. وقد أشار أحد المشاركين إلى أنه بعد ثورة ٢٥ يناير، العديد من الدورات التدريبية في المجالس المحلية أجريت في مختلف المحافظات.

٦-٦ إشراك الشباب في تخطيط المشروعات:

أكد العديد من المشاركين على أهمية إشراك الشباب في تخطيط وتنفيذ مشاريع التعليم من أجل المواطنة، حيث أن إشراك الشباب في أي مشروع يمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة، ولكن الأكثر أهمية، والذي يمكن أن يعكس دور الشباب في البرنامج، هو مشاركتهم في مرحلة التخطيط. هذه الخطوة كما ورد في أحد المقابلات ليست فقط لتمكين الشباب وإنما هي ممارسة لما يجب أن يكون عليه دورهم في مجتمعهم، ومن ثم كيفية أن يكونوا مواطنين نشطاء وفاعلين. ومثال واضح كانت المدرسة الصيفية لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، حيث كانت إسهامات الشباب واضحة بسبب مشاركتهم في مراحل مختلفة، على سبيل المثال شارك المنسقون في كافة العمليات الخاصة بالمدرسة الصيفية. علاوة على ذلك كان المنسقون هم المسؤولون عن اختيار الأنشطة؛ فهم يصممونها إلى جانب اختيار عروض الأفلام. والتي يجب أن يتم اختيارها بواسطة خريجي المدرسة الصيفية. أيضًا كان للخريجين من القاهرة العديد من المبادرات؛ كالتكتيات المنشورة التي تم تنفيذها بالكامل بواسطة خريجي المدرسة وأحيانًا ينظمون حملة "من الباب إلى الباب" محدودة لرفع الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات أو الدستور.

٦-٧ تأثير ثورة ٢٥ يناير:

سُئل المشاركون في العمل الميداني إذا كان لثورة ٢٥ يناير تأثير على مفاهيم المواطنة والقيم المدنية التي كانوا يتعرفون عليها و عما إذا كان لها أي تأثير على تنفيذ البرامج التي خططوا لها؟ ودار نقاشًا جادا بشأن تأثير ثورة ٢٥ يناير في مجال التعليم من أجل المواطنة، وردود فعل المشاركين عكست هذه النقطة. أحد الذين أجريت معهم مقابلة ردًا على السؤال حول الفرق بين ما قبل وبعد يناير ٢٠١١ قال "بالطبع هناك فرق" مقابل آخر قال: "لا أعتقد أن هناك الكثير من التغييرات قبل أو بعد هم نفس الموظفين في الحكومة، نفس التجربة والخدع وبنفس الوتيرة البطيئة". وقال الثالث: "... كان هناك شهر غسل من في مجال التعليم من أجل المواطنة مالت فيه الكافة لدعم النشطاء على حساب باقى مناحي التعليم المدني...". وهذا ما يفسر أن النظام البيروقراطي لم يتغير، لذلك الجهات المانحة أو المنظمات غير الحكومية لم تشعر بأي تغيير حيالها. ومع ذلك، زادت الحاجة لوجود مشاركة إلى جانب الشعور بالملكية.

"قبل الثورة، رفض الشباب أي مشاركة في الانتخابات أو المجتمع، عملنا حقًا في أصعب الأوقات عندما كان الشباب يشعرون بالنفور من المجتمع، بأنهم غير فعالين حقًا ولا يشاركون في أي أنشطة، ولكن الآن بعد الثورة تغير الوضع تمامًا ونحن نعمل على تطوير وتحسين البرنامج وفقًا لهذه التغيرات، بدأنا في شمل قضايا

مثل التسامح وقبول الآخر، فنحن نتحول وفقاً للتحديات الجديدة الآن أكثر من ذي قبل عندما كان كان الأمر أكثر حول التأكيد على ضرورة المشاركة وأن لديهم دور وحقوق ومسؤوليات، فالحاجة إلى المشاركة، تزيد ملكيتك وانتماءك“.

وبناء على ماسبق تطورت المكونات الرئيسية لتعليم المواطنة منذ عام ٢٠١١، وبالتالي رأّت الجهات الفاعلة النشطة في مجال التعليم من أجل المواطنة أهمية إضافة الموضوعات التي قد تؤدي إلى زيادة الولاء والشعور بالملكية في المجتمع. وقد كانت الفجوة بين دور المدارس العامة والبرامج غير الرسمية كما جاء خلال المقابلات ومجموعات النقاش أمر مثير للتعجب. المواطن المسؤول، استناداً إلى المعايير الدولية، هو الذي يعرف حقوقه ومسؤولياته؛ لذلك على المدى الطويل يوضح أحد المشاركين أن التعليم من أجل المواطنة يمكن استخدامه كمنصة للتعليم المجتمعي وتنمية المجتمع، لنعيد لهم شعور التمكين داخل المجتمع دون اللجوء إلى العنف، وأهمية الولاء وحس التسامح، هذا هو أيضاً ما أعلنه أحد مؤسسي برنامج المشاركة المدنية في مصر.

”... هناك الكثير مما يجب عمله قبل الوصول إلى الأحزاب السياسية ولذلك أعتقد أنه في هذه الأيام، لا أعرف ما إذا كان ذلك يرتبط بالثورة أم لا، هناك فرصة للحفاظ على الضغط لتحقيق التعليم من أجل المواطنة في شعور الفرد المسؤول في المجتمع، وأعتقد أن الحكومة سوف تكون أول من سيسعد بذلك“.

خلال السنوات الخمس الماضية، بدأت بعض المصطلحات تستخدم أكثر في المجتمع المصري بسبب ثورة ٢٠١١؛ مثل (الديمقراطية، حقوق الإنسان، المساواة، والحرية). ومع ذلك وبناءً على رأي أحد مؤسسي منظمة التربية المدنية، استخدام هذه المصطلحات في المجال العام قد أثبت أن هناك حاجة ماسة في المجتمع المصري لاستكشاف، وشرح وتطوير تاريخ تلك المصطلحات. وأضافت خلال مقابلة أن هذا هو دور الدولة، بما أنها يجب أن تكون أولاً أو ربما الفاعل الوحيد الذي يمكن أن يصل إلى كل فرد في المجتمع، والذي يمكن أن يوفر لجميع المواطنين الحد الأدنى من التفاهم باستخدام أدوات مختلفة؛ والمجتمع المدني يمكن أن يساعد الدولة التي هي الفاعل الأقوى والأكثر تأثيراً؛ في محاولة أن نبني معاً مواطناً نشطاً قوياً. ومع ذلك، قالت إن هذا لم يكن هو الحال في مصر. فقد كان للدولة في العامين الماضيين أولويات أخرى؛ كتعزيز الاقتصاد والتركيز على القضايا السياسية والأمنية الجغرافية. وهو ما يعني أن المجتمع المدني له دور كبير يلعبه في مجال التعليم من أجل المواطنة، من خلال عمله فقط مع اثنين أو ثلاث من الوزارات وفي ظل بيئة صعبة للغاية.

٧- التحديات الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ مشاريع التعليم من أجل المواطنة

سُئل جميع المشاركين حول التحديات التي يواجهونها أو يفكرون أن مجال التعليم من أجل المواطنة يواجهها خلال المرحلة الحالية التي تمر بها مصر للتأكد من أنها تحقق هدف دعم الانتقال السلس نحو الديمقراطية. وقد ذكرت العديد من التحديات التي صُنفت إلى تحديات متعلقة بما يلي:

١- البيئة القانونية،

٢- الاستمرارية،

٣- المشاركة في البرامج،

٤- الإدماج والإقصاء.

٧-١ التحديات المتصلة بالبيئة القانونية:

رأى بعض المشاركين أن هناك بعض التحديات المتعلقة بتنفيذ برامج التعليم من أجل المواطنة كالحصول على الموافقات للمشاركة والبرامج التي يرغبون في تنفيذها. أحد المشاركات عبرت عن قلقها حول القيام بمبادرة تعمل من خلال المنظمات غير الحكومية القائمة، وبذلك تكون التحديات التي تواجهها مرتبطة بشكل أكبر بالمخاطر التي تواجه تلك المنظمات غير الحكومية، كما أنها شاركت قلقها من التعقيد المتعلق بإضفاء الشرعية على مبادراتهم، وأضافت: "إنشاء منظمة ليست الطريق السهل! نحن بحاجة إلى موقع وتمويل والعديد من الموافقات. البيئة القانونية ليست في أفضل حالاتها لتشمل الناس الذين لديهم أفكار ويريدون تطبيقها وخاصة من سن ١٨ إلى ٣٥ عامًا".

كما أعرب مشارك آخر عن قلقه المتعلق بالتغيير في القانون الذي يتطلب من جميع المنظمات العاملة في مجال التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن تكون مسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي. يؤثر هذا القانون على منظمته كما أوضح: "كنا مسجلين كشركة أهلية تابعة لنقابة المحامين ولكن الآن الدولة لا تسمح لأي شخص بالعمل في مجال التنمية ما لم يتبع لوزارة التضامن..." وفوق كل ذلك يذكر أنه خلال عملية التسجيل، وزارة التضامن لم توافق على اسمهم لأنه يتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيه. كان واحد من المشاركين يعمل في النشاط الطلابي الذي ينظم الفعاليات وورش العمل لطلاب الأزهر، همُّه كان الحصول على الأدونات والموافقات خصوصًا مع تعليق الأنشطة الطلابية في جامعة الأزهر التي استمرت لمدة سنتين حتى الآن.

وأوضح بعض المشاركين من خلال المقابلات أن المسألة لا تتعلق بالضرورة بالبيئة القانونية، لأن القانون لا يفرض الكثير من القيود. القضية الرئيسية هي ذات صلة أكثر بالثقافة؛ الشعب المصري لا يثق في المجتمع المدني ويسأل باستمرار عن مصادر التمويل والأجندات الخارجية، وهذه الثقافة هي التي توفر مساحة للقانون لزيادة التدخل وطرح الكثير من التحقيقات والقيام بممارسات ليست تمامًا من حقهم.

في كثير من الحالات تفضل المنظمات الدولية والجهات المانحة وجود المنظمات غير الحكومية المحلية كشركاء لهم نظراً لمعرفتهم بالبيئة التي يرغبون العمل فيها، وكيفية الاتصال والتواصل مع سكانها، وتحديد الاحتياجات الملائمة لهم. ويجدر الإشارة إلى أن الموافقات التي تمنح للمنظمات الدولية للعمل مع الجهات المحلية ليست بسيطة كما وصفها أحد المشاركين، ولكن يمكن أن تستغرق فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر، وقد ينتج عنها الرفض للطلب وهو ما يتطلب البدء في إجراءات من أجل الحصول في النهاية على تمويل صغير. عندما يكون للمنظمة الممولة أهداف ترغب في تحقيقها خلال عام واحد، وتستغرق الموافقات فترة تسعة أشهر فهذا يعني أن أمامهم ثلاثة أشهر لإنهاء العمل وهو ما لا يمكن أن يحدث.

ويبدو أن هناك العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة القانونية، قد يكون بعضها ذو صلة أكثر بكثير الخطوات والعمليات اللازمة والمرتبطة بالبيروقراطية وليس بالتقيد القانوني، وهو ما لا يساعد كثيراً في عمل هذه المنظمات. لسوء الحظ، لم تكن قادرين على مقابلة أي شخص من وزارة التضامن الاجتماعي (MoSS) للحصول على وجهة نظرهم في هذه القضايا.

٧-٢ التحديات المتعلقة بالاستمرارية والتخطيط الاستراتيجي:

أشار العديد من المشاركين إلى أن نقص التمويل يمثل قضية كبرى لأنه يؤثر على موارد منظمات المجتمع المدني، وبالتالي على قدراتهم للوصول؛ كما قال أحد المشاركين: "هذا يؤثر على التنوع وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون ذلك. نحن أيضاً لا يمكننا الحفاظ على وجود موظف بدوام كامل، وهذا يؤثر على الاستمرارية". ورأى بعض المشاركين أن التحدي الرئيسي كان العمل مع الناس في الميدان، وفي الشوارع وفي مجتمعاتهم المحلية، وذلك لأن الشباب يواجهون قضايا متنوعة، وقدم أحد المشاركين مثلاً: "أتذكر مرة كنا نقدم دورة توعية حول حقوق المكفوفين وبقينا في الشارع مرتدين الشعار الدولي للمكفوفين والذي هو يد به ٥ أصابع وحدثت لنا العديد من المشاكل مع الناس". رأى البعض أن الحملات الإعلامية ضد المجتمع المدني تشكل تحدياً كبيراً كما أنها تسهم في ثقافة عدم الثقة المذكورة أعلاه، وكانت حجة أخرى أن التحدي الحقيقي هو أن منظمات المجتمع المدني تعترف تماماً بالقصص في وسائل الإعلام، والآن إما تنكر أو تدافع عن نفسها ضد التمويل، التمويل الأجنبي، الوعي السياسي، وما إلى ذلك. يرى المشاركون أن هذا الموقف لا يساعد منظمات المجتمع المدني في بناء الثقة مرة أخرى مع المجتمع. وقد أشار أحد المديرين في الجهة المانحة إلى مسألة القدرات التنظيمية المنخفضة بين منظمات المجتمع المدني في مصر. قضية أخرى تم ذكرها بواسطة موظف الجهة المانحة هي عدم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة على الأرض، فقد أشار إلى أن وزارة الشباب يمكن أن تلعب دوراً في التقريب بين منظمات المجتمع المدني معاً، والمساعدة في بناء الشبكة. وهذه كلها تحديات تتعلق بالمجتمع المدني بشكل عام.

أما بالنسبة للتحديات التي تتعلق بتحقيق التعليم من أجل المواطنة على وجه التحديد، فهي أساساً كانت مرتبطة بالمناهج والمدرسين والتقييم والتوثيق. ويشير العديد من المشاركين إلى أن المناهج تحتاج تحديثاً وأن هناك حاجة لتوليد أنشطة جديدة لتجنب التكرار. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أي محتوى متوفر في العربية،

معظم المحتوى كان بالإنجليزية ومن ثم تمت ترجمته، ولم يكن في سياق الثقافة والواقع المصري، ولذلك فإن هذا يؤدي إلى العديد من الإشكاليات الخاصة بالمحتوى. وقد بدأت بعض الدول العربية تعريب المحتوى ليتناسب مع السياق، ولكن لم يبذل أي جهد حتى الآن في مصر. وترتبط هذه القضية مباشرة بعدم وجود ما يكفي من الخبراء المؤهلين والمدربين الذين يمكن أن يطوروا بشكل مستمر البرامج والمناهج الدراسية، والذين يمكنهم أيضاً تدريب المدربين الجدد.

أما عن توثيق الأنشطة فليس هناك ما يكفي من الجهود في مجال التعليم من أجل المواطنة وفقاً لما ذكره المشاركون. لا توجد كتيبات أو إرشادات يتم تقاسمها بحيث يمكن للناس أن يتعلموا من بعضهم البعض وبناءً على تجارب بعضهم البعض. إضافة إلى ذلك، عدم وجود الأدوات المتاحة لتقييم أثر البرامج، وبالتالي التخطيط لبرامج جديدة غير ناجحة. وهذا يرتبط كلياً بعدم وجود رؤية واضحة لبرامج التعليم من أجل المواطنة، وهي رؤية تستند على دراسة السوق لفهم ما يحتاجه الناس لكي يتم تحديث المناهج الدراسية بناءً على قاعدة واضحة.

أما بالنسبة للشباب الذين ينضمون لبرامج التعليم من أجل المواطنة، هناك تحدي في اتجاهات بعضهم والذين يأتون لإضافة هذا على سيرتهم الذاتية أو للحصول على بعض المال. وقد أشار بعض المشاركين أثناء جمع البيانات إلى شعوراً عاماً بفقدان الثقة في التغيير وسيطرة مشاعر الاكتئاب بين الشباب، وخصوصاً بعد ثورة ٢٥ يناير، وهذا يؤثر سلباً على كل من المنسقين والمشاركين في برامج التربية المدنية.

٣-٧ التحديات المتصلة بالمشاركة في البرامج:

بناءً على المقابلات التي أجريت اتضح أن جلب الأفراد لحضور دورات تدريبية في موضوع لا يؤمنون بأنه يمكن أن يؤثر على حياتهم اليومية هو دائماً أمر صعب، لذلك هناك أدوات مختلفة تستخدم من قبل بعض المنظمات لتحفيز الناس على المجيء وحضور الدورات التدريبية المتعلقة بتحقيق التعليم من أجل المواطنة؛ على سبيل المثال، أحد المنظمات التي تم إجراء مقابلة معهم خلال البحث الميداني تقدم للمشاركين وجبة لحضور ورش العمل. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالمهارات الحياتية ونوع الدورات التدريبية التي تمكن الشباب وتساعدهم على إيجاد وظيفة، فإن الوضع يختلف، لأن الشباب يعتقدون عادة أنه باباً جديداً لحصولهم على فرص أفضل وذلك من خلال توفير شهادات الحضور لهم مع شعار إحدى الوزارات؛ أو جهة دولية مانحة وهو الأمر الذي تمارسه منظمات مختلفة. كان لافتاً خلال العمل الميداني، ملاحظة أن الدورات التدريبية لحقوق الإنسان وورش العمل لم يكن لها نفس الوضع، وهو ما يعني أنها تجذب المزيد من الجمهور.

٤-٧ التحديات المتعلقة بالإدماج / الإقصاء:

العديد من المشاركين، ضمن مجموعات الشركاء المختلفة، أبرزوا أن التحديات هي في الوصول إلى الجمهور في مناطق مختلفة من مصر وخاصة في المناطق الريفية، وأحد المشاركين قال: "الوصول إلى الجمهور الذي لا يشارك أو حتى الفئات المهمشة في الشرائح الحضرية المختلفة ليست دائماً مهمة سهلة للجهات التي تعمل في هذا المجال". إحدى المشاركات التي كانت من شمال سيناء رأت أن الدولة تستثني مدينتها

على أساس الجهل والصور النمطية لهذه المنطقة، إما تصنيفها كمنطقة بدائية وقبيلية، أو كمنطقة تستضيف الإرهابيين، والذي في رأيها غير صحيح على الإطلاق. وقالت انها تعتقد أيضا أن وسائل الإعلام تلعب دوراً رئيسياً في تنميط مدينتها.

وأوضح بعض المشاركين أن الاستبعاد يمكن أن يحدث على مستوى المنظمة، حيث بعض المنظمات التي لديها توجه سياسي ولكنها تقدم نفس المحتوى أو التدريب غير مقبولة من قبل الدولة. رأى البعض أن الاستبعاد يمكن أن يحدث على مستوى الشعب حيث أن الناس لا يأتون إلى بعض التدريبات لأنهم لا يتفقون مع توجه هذه المنظمة. شكل آخر من أشكال الإقصاء هو وضع أنشطة التوعية السياسية تحت المجهر على سبيل المثال، وخاصة داخل الجامعات؛ وهذا يخلق التوتر والخوف بين فئات الشباب. وهناك تحد آخر هو التعامل مع عقليات الطلاب، قال أحد المشاركين: ”هم متطرفون أساساً على طرفي المقياس لذلك من الصعب جداً العثور على نقطة في المنتصف حيث يمكننا التحدث أو إفهامهم ما نقول وإقناعهم به لخلق أرضية مشتركة للحوار“.

في الختام يتضح أن مجال التعليم من أجل المواطنة يواجه نفس التحديات التي تظهر في الأدبيات السابقة المتعلقة بالقطاع غير الرسمي بشكل عام. مثل نقص الموارد، وقضايا التمويل، والبيروقراطية، والوصول الي الجمهور، وغيرها. بيد أن هناك بعض التحديات الخاصة بمجال التعليم من أجل المواطنة، مع الأخذ في الاعتبار أنه حقل جديد نسبياً في قطاع التنمية. وتشمل هذه التحديات عدم وجود وثائق صحيحة حول الجهود التي يتم القيام بها، والمناهج الدراسية، ونقص الكوادر المناسبة التي لديها الخبرة والمعرفة الكافية في هذا المجال لتطويره أكثر وعدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية في مجال التعليم من أجل المواطنة في مصر. هذه التحديات هي مفتاح مستقبل هذا المجال في مصر وتمهد الطريق أمام القسم التالي.

٨- قصص نجاح وتوصيات لتحقيق التعليم من أجل المواطنة في مصر

يقدم الجزء التالي قصص النجاح التي تمت مشاركتها من قبل المشاركين، إما القصص التي شهدها في برامجهم أو حدثت بسبب برامجهم أو بالتعاون معهم. طلب الباحثون الميدانيون من جميع المشاركين تبادل وجهات النظر والتوصيات وتصنيفها وفقاً للمواضيع التي ظهرت.

٨-١ قصص النجاح في مجال التعليم من أجل المواطنة:

في الوقت الذي طلب فيه من المشاركين تبادل قصص نجاحهم، اتضح أن لكل مشارك تقدير للنجاح من زاوية مختلفة ويشارك قصصاً بناءً على هذا الإدراك. فقد أشار بعض المشاركين إلى أن النجاح مرتبط باستمرارية البرنامج، أو إعادة تطبيقه واستمراره في الأوقات العصيبة، سواء كانت سياسية أو على المستوى التنظيمي. وكذلك بالنسبة لموظف في جهة مانحة، كان وجود شراكة مستمرة وقوية مع وزارة الشباب من خلال تغييراتها العديدة من المجلس الوطني للشباب (NCY) إلى وزارة إلى المجلس الوطني للشباب هو قصة نجاح. وأوضح أحد المشاركين أن النجاح في إعادة تطبيق نفس نموذج العمل الذي يقومون به في منظمات المجتمع المدني في أنحاء مختلفة من مصر، وخاصة مدن القناة وسيناء معاً حيث توجد بيئة عمل محددة. كشف مشارك

آخر أن النجاح يمكن قياسه من خلال انتشار العمل وتأثيره على عدد من المحافظات، والفئات المستهدفة، كذلك؛ وأوضح أن منظمته بدأت في العمل فقط مع طلاب المدارس، والآن يعملون مع الخريجين، والأمهات العازبات والنساء ويقدمون دورات تدريبية للموظفين الحكوميين.

وأضاف بعض المشاركين أن النجاح يرتبط بالقدرة على التأثير على المشاركين، كما قال أحد المشاركين أنه ببساطة: **”النجاح بالنسبة لي هو عندما يستخدم الناس الأدوات“**. وأضاف أحد المشاركين أن متطوعيهم قد أصبحوا نشطاء جدًا ولهم سمعة جيدة جدًا في المجتمع والتي يمكن أن تؤهلهم لخوض انتخابات البلدية والنجاح. أحد المشاركين تبادل قصص النجاح على النحو التالي: **”قصة النجاح بالنسبة لي هي عندما أرى التغييرات الصغيرة في المشاركين الذين يحضرون ورش العمل، عندما يبدأون في تطوير مهارة لم تكن لديهم من قبل مثل الاستماع أو الانخراط في محادثات هادفة“**. بالنسبة لوحدة التعليم من أجل المواطنة في وزارة الشباب، النجاح هو أن المدربين الذين يعملون في البرنامج يتم التعاقد معهم للقيام بدورات تدريبية لبرامج أخرى كثيرة داخل الوزارة وتنفيذ أساليب التعليم النشط والمشاركة ضمن فعاليات الوزارة والدورات التدريبية.

وقد عبر البعض عن أن بدء مبادرات أو مشروعات جديدة كنتيجة للبرنامج تعتبر نجاحًا. وأعطيت أمثلة كثيرة، وخاصة في محافظات أخرى غير القاهرة. أحد المشاركين تقاسم بعض الإنجازات في صعيد مصر، حيث أنهم كانوا قادرين على إنشاء أول نقابة للنساء العاملات في الخدمة الاجتماعية والتي تعتبر نقابة على درجة عالية من الفنية بما أنهم يحققون أهدافهم تدريجيًا.

وفي مشاركة قصة نجاح أخرى، تم التركيز على أن النجاح يعني القدرة على تطبيق مفاهيم التسامح لوجود العديد من الاختلافات في الآراء والتوجهات السياسية داخل فريق المشروع. والتي كانت جزءًا من المشروع الذي يركز على الحوار كوسيلة لتعزيز الحوار الاجتماعي.

ويمكن أن يكون التغيير في الإدراك معيارًا آخر للنجاح، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى المبحوثات مديرة لمنظمة غير حكومية إن قصة النجاح بالنسبة لها، يمكن أن تكون عندما يفهم الناس ويصدق في دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام.

”.. أن كل شخص لديه تحيز ضد المجتمع المدني ولكن عندما نتحدث معهم فعلاً على المستوى الشخصي وتحضرهم للتدريب وترى كيف تحولت وجهة نظرهم على مدى التدريب، تجدهم أصبحوا يرون أن المجتمع المدني يمكن أن يكون شريكًا لهم وليس عنصرًا سيئًا، وأصبح لديهم فهم فعلي لما هو عليه، ويتفاعلون مع منظمات المجتمع المدني بايجابية، لذلك يعد تغيير منظور بعض الموظفين ورجبتهم في أن يكونوا استباقيين قصة نجاح، وأعتقد أنه مؤخرًا أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي دعوة للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية في عدة محافظات مختلفة لتتقيف الناس حول المجتمع المدني“.

ولم تتمكن إحدى المشاركات من تقديم قصة نجاح لأنه لم يكن لديها أداة لقياس النجاح، لأنه يتطلب الكثير من العمل والتكنولوجيا.

٨-٢ توصيات لتربية مدنية فعالة في مصر:

تقاسم المشاركون توصياتهم حول تحقيق التعليم من أجل المواطنة بشكل فعال استناداً إلى خبراتهم. وقد صنفهم الباحثون إلى قسمين: أحدهما يناقش توصيات وتطلعات منظمات المجتمع المدني والمنسقين الشباب لمشروعات التعليم من أجل المواطنة. والآخر يناقش تطلعات وتوصيات المديرين التنفيذيين والمديرين في الجهات المانحة والوكالات الدولية.

وقد جاء ذكر قضية عدم وجود تنسيق وتعاون بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم من أجل المواطنة كأحد القضايا الرئيسية التي ذكرت عدة مرات. وهو ما أدى إلى طرح هاتين التوصيتين: الأولى مرتبطة بالتنسيق ووجود توجيه مهني أو إطار يحكم كل العلاقات العملية في هذا المجال، كما أوضح أحد المشاركين: "أتمنى أن يكون هناك اتفاق نبيل يخلق إطاراً للتعليم من أجل المواطنة في مصر، لكي لا تكون هناك صراعات خفية بين المنظمات، ويجب أن تذكر الأشياء التي تتعلق بالمبادئ والاحتراف، ليتسنى لنا نحن كميسرين التفاعل مع هذه العملية، ويكون هناك تناسق بين ما نقول وما نفعل".

والثانية تتعلق بالتعاون، حيث هناك حاجة إلى إنشاء منصة لجميع منظمات المجتمع المدني في هذا المجال للاجتماع وتبادل الخبرات والأفكار والمعرفة. وكما يقول أحد المشاركين: "أتمنى لو أن لدينا مؤتمراً سنوياً يجمع كل المنظمات، لأن مشكلتنا هي أننا موزعون، هناك على سبيل المثال ٥٠ مشروعاً يعمل على الحوار، ولو أصبحوا جميعاً في مشروع واحد سيكون ذلك أفضل بكثير، ثم نبدأ في النظر في المشاريع المفقودة ونبدأ في تغطية أفكار جديدة". سوف تؤدي مثل هذه التجمعات إلى مزيد من التعاون على مستوى التخطيط وعلى مستوى التنفيذ أيضاً. كان هناك توصية لمنظمات المجتمع المدني لإعادة هيكلة نفسها بحيث تركز كل مجموعة على جانب معين من التعليم من أجل المواطنة. ويمكن تحقيق ذلك فقط بعد تطبيق النظام الأساسي المشار إليه أعلاه والتجمعات العادية.

ركزت توصية أخرى على علاقة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم من أجل المواطنة مع الدولة، والمجتمع، والمجتمع البحثي والأكاديمي قد وصفت كل العلاقات على أنها ضعيفة. ووفقاً لذلك تؤثر على استمرارية ونمو وتطور حقل التعليم من أجل المواطنة في مصر لذلك تناولت التوصيات عدة زوايا من هذه المسألة، وللبداء، هناك حاجة لرفع الوعي بدور حقل التعليم من أجل المواطنة بين مختلف الشركاء كما هو موضح: "أتمنى أن يكون هناك مزيد من الوعي بين الناس وداخل الدولة، وهذا الوعي المحتاج أن يحدث من خلال المجتمع المدني، وأتمنى أن يكون هناك تعاون بين وسائل الإعلام والتعليم من أجل المواطنة بحيث يبدأون بإيصال فكرة التعليم من أجل المواطنة". واستناداً إلى هذا المستوى من الوعي، هناك توصية لمزيد من التعاون بين المجتمع المدني والدولة تم ذكرها، استناداً إلى حقيقة أن الدولة تدرك أن منظمات المجتمع المدني تملأ في الواقع الفجوة التي لا يمكنها ملؤها، وأنها بحاجة إلى مشاريع التنمية التي يجري القيام بها. وتتعلق توصية أخرى بالتعاون مع الأوساط البحثية والأكاديمية، لكي يكون هناك تراكم للمعرفة والتقييم لتحديد المشا ناجحة وغير الناجحة.

كما أشار المشاركون أيضاً لمشكلة ربط القيم التي أدخلت في برامج التعليم من أجل المواطنة والحياة اليومية للمشاركين في هذه، كما قال أحد المشاركين: "أعتقد أن مفهومي هو إيجاد السبل التي تمكن الناس من تطبيق التعليم من أجل المواطنة، لكي يصبح ذي صلة بحياتهم في أي حال من الأحوال، أنا فقط أشعر بأن هذا أمر مهم جداً، ولا أريد أن يخرج الناس بفكرة أن هذا مجرد كلام، وحبر على ورق، أو مجرد أفكار من الخارج، ولكن أن يجد الناس فعلاً التعليم المناسب لحياتهم، تعرف ذلك، سواء كانت ربة المنزل هي من تدرك ... أن هناك أشياء مهمة بالنسبة لها مثل تعليمها للأطفال وصحة أطفالها، ولديها القدرة للدفاع عن حقوقها في تلك المجالات المختلفة، هناك شيء يمكنها فعله، يمكنها أن تطور نفسها، ليس عليها أن تجلس فقط مع صديقاتها أو أن تتحدث عن هذا مع عائلتها وأشياء من هذا القبيل لأن ماهية حقوقك ليست أفكاراً غامضة جداً، فهي متصلة جداً بحياتك وهناك شيء يمكنك القيام به. هذا هو المفهوم".

وتكتمل توصيات الجهات المانحة التوصيات المذكورة أعلاه مع التركيز على مستوى السياسة. وقد أشار بعض المشاركون إلى أن هناك حاجة لإصلاح النظام التعليمي على أساس تفعيل أدوات المواطنة الفعالة والأنشطة. وهو ليس بالضرورة إصلاحاً كبيراً، ولكنه دعوة إلى هذه الأفكار والأدوات في النظام التعليمي أكثر من ذلك:

"أتمنى أن يتم إدماج مجال التعليم من أجل المواطنة في النظام التعليمي، وأتمنى أن تكون المدارس أكثر نشاطاً لأنه لا بد من تدريسه في سن مبكرة وليس فقط في سن المراهقة، لا بد أن يبدأ من رياض الأطفال. كما أنني أحلم أن يجد المراهقين والشباب بيئة داعمة للمشاركة وأن لا يفقدوا الأمل وأن يواصلوا الشعور بأنهم يمكن أن يحدثوا فرقاً".

وفيما يتعلق بفكرة البيئة اللازمة لتعزيز المواطنة وتعليمها، كانت هناك توصيات لتعزيز الثقة في ثقافة العمل التطوعي.

وفيما يتعلق بالسياسات اللازمة لجعل عمل منظمات المجتمع المدني وتحديدًا الجهات المانحة والوكالات الدولية أسهل، كان هناك توصية لتوفير المظلة القانونية والإطار الذي يمكن أن يساعدهم على العمل دون عوائق. وكانت هناك توصية أخرى لتضييق تعريف الشباب لأنه واسع جداً في الوقت الحالي (من سن ١٥ إلى سن ٤٠/٣٥ وأحياناً ٥٥ وفقاً للمشارك).

في الختام، جميع التوصيات تتناول التحديات الرئيسية التي أثرت في الأدبيات السابقة والتي نوقشت في عمل الميداني لهذه الدراسة. في الواقع، كشفت هذه الدراسة بعض التحديات التي تخص مجال التعليم من أجل المواطنة، وبالتالي تحتاج إلى معالجة. التوصيات التي ذكرت من قبل المشاركون غاية الأهمية وتحتاج إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الخبراء والممارسين في مجال التعليم من أجل المواطنة على أمل أن تطور أكثر من ذلك.

٩- الخاتمة

هناك العديد من الأفكار التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة:

أولاً: معظم المشاركين من الشباب في هذا البحث اقروا بأن ما هو فريد من نوعه حول تجارب التعليم من أجل المواطنة هي المنهجية التفاعلية والقائمة على التحقيق التي تساعدهم على بناء المعرفة وتعلم فهمها. وهم يعتقدون أن تجربة التدريب العملي ثمينة للغاية حيث يتم تشجيعهم ودعمهم لبدء مبادراتهم الخاصة في مجتمعاتهم لبناء مستقبل أفضلهم وللأجيال القادمة.

ثانياً: إن المشاريع التي تم إنشاؤها لمعالجة جوانب مختلفة من التعليم من أجل المواطنة اختلفت في طبيعتها الأمر الذي يعكس التفاهات والمصالح المختلفة. تركز بعض المشروعات على الدورات التدريبية وورش العمل، وترتكز الأخرى على تنظيم المجتمع ومساعدة الأفراد على الحوار والدفاع عن حقوقهم، بينما تدعو آخريات لحقوق محددة للأقليات وترتكز بعض المشاريع على مهارات التوظيف إلى جانب مفاهيم المواطنة. كل هذه المشاريع تعمل بشكل رئيسي مع الشباب والمراهقين، ولكن بعضها يولي مزيداً من التركيز للنساء، بينما يركز البعض الآخر على المواقع الجغرافية النائية. هناك ملاحظات عامة حول عدم المساواة في توزيع خدمات التعليم من أجل المواطنة بين مناطق مختلفة في مصر.

ثالثاً: التحديات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني هي نفس التحديات التي تناقشها الأدبيات السابقة سواء كانت تتعلق بالبيئة القانونية وقيود القانون، وقنوات التمويل الضعيفة أو شعبية عمل منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، بعض التحديات الخاصة بحقل التعليم من أجل المواطنة ظهرت أساساً لتواجه حقيقة أنه حقل جديد نسبياً في مصر وهو ما يعني ندرة الكوادر المدربة، وضعف تطوير المحتوى، وغياب جهود التوثيق والتقييم. وهذه كلها تحديات جادة لها تأثير كبير على نوعية برامج التعليم من أجل المواطنة المقدمة.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، هناك العديد من الطموحات المشتركة من قبل المشاركين هي مهمة للغاية لتتحول إلى سياسات واستراتيجيات لأنها كلها عوامل مهمة جداً لاستمرار التعليم من أجل المواطنة في مصر وزيادة تطويره. أكد المشاركون على أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال لتجنب ازدواجية العمل من أجل توفير وتقديم برامج ذات كفاءة وفعالية. وشدد آخرون على ضرورة التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مجال التعليم من أجل المواطنة.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة تقدم لمحة عامة عن الوضع الراهن للتعليم من أجل المواطنة في مصر؛ وهي دراسة كيفية حاولت الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشركاء في المجال. لا تزال هناك حاجة للقيام بتعيين كمي ونوعي لجميع المشروعات التي تعالج التعليم من أجل المواطنة في مصر، على الرغم من أن هذه الدراسة حاولت التعرض لبعض المشاريع الرئيسية. كما كان هناك الكثير من الإشارة إلى عدم وجود أدوات تقييم للتأثير في هذا المجال، فهناك حاجة إلى النظر في عمق هذه القضية لدراسة حالة بحثية لتوفير المزيد من العمق على المحتوى والأدوات المستخدمة في برامج التعليم من أجل المواطنة المعينة. فمن المؤكد أن هناك حاجة إلى مواصلة إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال على النحو الموصى به من قبل العديد من المشاركين في العمل الميداني.

- Abdelhay, A. T. (2005). *Studies on Youth Policies in the Mediterranean Partner Countries*. MarlyleRoi: EUROMED.
- Ali, S. (2014). *Citizenship Education in Egypt: A Critical Content Analysis of the Egyptian Citizenship Education Textbooks*.
- Attalah, M., & Makar, F. (2014). *Nationalism and Homogeneity in Contemporary Curricula* Cairo: Egyptian Initiative for Personal Rights .
- Baraka, P. E. (2008). *Citizenship Education in Egyptian Public Schools: What Values to Teach and in which Administrative and Political Contexts?* *Journal of Education for International Development*, 1-18.
- Becker, G., & Shahien, M. (2013). *Civic Education Conference Documentation*. Cairo: Goethe Institut.
- CIVICUS. (2005). *Civil Society Index Report for the Arab Republic of Egypt: Executive Summary*. Cairo: CIVICUS.
- Corbel, N., & Pollock, J. (2012). *Citizens in the Making: Civil Society and Civic Education in Egypt* . Cairo: The John D. Gerhart Center for Philanthropy and Civic Engagement.
- Dewey, J. (1897). *My pedagogic creed*. *The School Journal*, 77-80.
- El-Mikawy, N. (2013). *The Role of Stakeholders*. *Civic Education Conference Documentation*,pp. 32-33.
- El-Nagar , A. M., & Krugly-Smolska , E. (2009). *Citizenship Education and Liberal Democratic Change: The Egyptian Case*. *Canadian and International Education*, 36-54.
- El-Rouby, H. (2007). *Mapping organizations working with and for youth in Egypt*. Cairo: World Bank.
- Faour, M., & Muasher, M. (2011). *Education for Citizenship in the Arab World: Key to the Future*. Washington DC: Carnegie Middle East Center.
- Handoussa, H., & et all. (2008). *Egypt Human Development Report*. Cairo: United Nations Development Programme.

Hassan, H. A. (2011). Civil Society in Egypt under the Mubarak Regime . Afro Asian Journal of Social Sciences.

Khallaf, M. (2010, January 28). Civil Society in Egypt. Retrieved December 5, 2014, from Foundationforfuture:

http://foundationforfuture.org/en/Portals/0/Conferences/Research/Research%20papers/Civil_Society_in_Egypt_Mahi%20Khallaf_English.pdf

Ministry of Youth. (2014-2015). Executive Plan for Youth Activities. Cairo: Ministry of Youth.

Shomali, S. (2010). Euro-Arab Youth Policy Co-operation in the Broader Euro-Mediterranean Context . Sharm El Sheikh: European Union.

The Lazord Civic Leadership Academy. (2015, December 27). Retrieved from The American University in Cairo:

<http://schools.aucegypt.edu/research/gerhart/youth/LazordAcademy/Pages/Home.aspx>

The Tahrir Lounge - Nile Delta. (2015, December 27). Retrieved from El Sadat Association for Social Development and Welfare:

http://el-sadat.org/project.php?cat_id=10&project_id=30

UNICEF. (2013). Egypt: Country Programme Document 2013-2017. Cairo: UNICEF.

UNV. (2013). Arab Youth Volunteering for a Better Future. Cairo: The United Nations Volunteers (UNV).

USAID. (2011). The 2011 Civil Society Organization Sustainability Report for the Middle East and North Africa . Cairo: USAID.

Waddell, M. (2013). Citizenship Education in Egypt . Summer Research, 171.

Wahba, S. (2014). Lessons Learned: The Civic Education Programme . Cairo: UNICEF.

Wardany, Y. (2012). The Mubarak Regime's Failed Youth Policies and the January Uprising. Institute of Development Studies , 37-46.

ملحق (١)

منظمات المجتمع المدني الرئيسية في مجال التعليم من أجل المواطنة

المكتب الرئيسي	الاسم	نوع المنظمة
القاهرة والإسكندرية	المجلس الثقافي البريطاني في مصر	منظمة عالمية
القاهرة	معهد غوته	منظمة عالمية
القاهرة	بلان إنترناشيونال	المنظمات الدولية غير الحكومية
الإسكندرية	المعهد السويدي	منظمة عالمية
القاهرة	المعهد الدنماركي المصري للحوار	المنظمة الحكومية الدولية
القاهرة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	المنظمات الدولية غير الحكومية
القاهرة	اليونيسيف مصر	المنظمات الدولية غير الحكومية
القاهرة	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي GmbH	المنظمات الدولية غير الحكومية
القاهرة	الجمعية المصرية لمصادر التعليم (ERA-E)	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	مركز القاهرة للتنمية البشرية (CCHD)	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	جمعية السادات للتنمية والرعاية الاجتماعية	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	اتحاد الشباب المصري	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	جمعية حوار الشباب من أجل الثقافة	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	مؤسسة المساحة	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	مصر بلدنا لتنمية المجتمع المدني	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	جمعية نهضة المحروسة (NM)	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	التحالف الوطني للتعليم الأهلي للشباب	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	جمعية الافق للتنمية الاجتماعية	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	جمعية تنمية وتعزيز المرأة (ADEW)	المنظمات الوطنية غير الحكومية
المنيا	التنوير للتنمية	المنظمات الوطنية غير الحكومية
مكاتب في جميع أنحاء مصر	جمعية الشباب للسكان والتنمية	المنظمات الوطنية غير الحكومية
القاهرة	استشارات ستينغ	المنظمات الوطنية غير الحكومية

ملحق (٢)

الدليل الاسترشادي لأسئلة المسؤولين الحكوميين

أ- تعريف التعليم من أجل المواطنة:

- ١- برجاء تعريف نفسك، خلفيتك التعليمية ووخبراتك المهنية.
- ٢- ماذا تعني لك التعليم من أجل المواطنة؟ هل درستها بصفة شخصية من خلال الدراسة في المدرسة أو الجامعة؟
- ٣- وزارة الشباب: هل من الممكن أن تعطيني خلفية أكبر عن وحدة التربية المدنية بالوزارة؟
وزارة التعليم: هل من الممكن أن تعطيني خلفية أكبر عن أسباب التغييرات التي حدثت في منهج التربية الوطنية؟

ب- المناخ العام للتعليم من أجل المواطنة:

- ٤- ما هي البرامج/المبادرات التي تتناول التعليم من أجل المواطنة؟
- ٥- هل حدثت أي تغييرات في هذه البرامج بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو؟
- ٦- كيف تطورت هذه البرامج / المبادرات؟ هل كان للشباب دور في هذا التطوير؟
- ٧- ما هي العناصر الرئيسية التي تركزون عليها في تحقيق التعليم من أجل المواطنة؟
(معلومات، مهارات ..)
- ٨- وزارة الشباب: هل قمت بعمل تقييم لأي من البرامج التي تقومون بتنفيذها؟
ما هي السياسات التي تتبعونها للوصول إلى الجمهور المستهدف؟
وزارة التعليم: هل هناك مقررات اضافية تركز على التعليم من أجل المواطنة؟
وكيف تم تصميمها وتخطيطها؟

ج- الممارسات المثلى:

- ٩- هل هناك أي تعاون بين وزارتك والمجتمع المدني؟
- ١٠- هل هناك أي تعاون بين الوزارة وأي وزارة أخرى؟

د- التحديات:

- ١١- ما هي أكبر التحديات التي تواجهها في تنفيذ مشروعات التعليم من أجل المواطنة؟
- ١٢- ما هي تطلعاتك فيما يتعلق بالتعليم من أجل المواطنة في مصر؟

ملحق (٣)

الدليل الاسترشادي لأسئلة مديري الجهات المانحة

أ- تعريف التعليم من أجل المواطنة:

- ١- برجاء تعريف نفسك، خلفيتك التعليمية وخبراتك المهنية.
- ٢- ما هي مشروعات التعليم من أجل المواطنة التي شاركت بها في التمويل أو المتابعة والتقييم؟
- ٣- ما هي رؤيتك للتعلم من أجل المواطنة؟
- ٤- ما هي المكونات الرئيسية التي تركز عليها من خلال عملك؟

ب- المناخ العام للتعليم من أجل المواطنة:

- ٥- كيف تطورت رؤيتك عن التربية المدنية خلال السنوات السابقة؟ ما هي الإنجازات الواضحة التي حققتها من خلال عملك في مصر خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير؟
- ٦- ما هي معايير إختيار المؤسسات الشريكة لكم في مصر؟ هل هناك مناطق جغرافية معينة تستهدفون الوصول اليها من خلال برامجكم؟
- ٧- كيف تقومون بتقييم عملكم وعمل المؤسسات الشريكة؟

ج- الممارسات المثلى:

- ٨- ما هي قصص النجاح التي قمتم بتحقيقها؟

د- التحديات:

- ٩- ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني خلال تنفيذ مشاريع التعليم من أجل المواطنة؟
- ١٠- ما هي تطلعاتك فيما يتعلق بالتعليم من أجل المواطنة في مصر؟

ملحق (٤)

الدليل الاسترشادي لأسئلة مجموعات النقاش المركزية للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم من أجل المواطن

أ- تعريف التعليم من أجل المواطنة:

- ١- برّجاء تعريف نفسك، خلفيتك التعليمية وخبرتك المهنية.
- ٢- رجاء قم بالتعريف عن مشروعك وعلاقته بالتعليم من أجل المواطنة.
- ٣- ما هي رؤيتك عن التعليم من أجل المواطنة؟
- ٤- هل تغيرت هذه الرؤية بعد العمل في مشاريع التعليم من أجل المواطنة؟ ولماذا؟
- ٥- هل تغيرت هذه الرؤية بعد ثورة ٢٥ يناير؟ كيف؟
- ٦- من وجهة نظرك ما هو تعريفك للآخر؟ ومن يحدد الآخر؟ الثقافة أم التقاليد أم الدستور؟
- ٧- كيف تغير العمل في مجال التعليم من أجل المواطنة منذ ٢٠٠٣؟ ومنذ ٢٠١١؟

ب- المناخ العام للتعليم من أجل المواطنة:

- ٨- كيف تخططون لمشروعاتكم؟ ومن الذي يقوم بالتخطيط؟
- ٩- ما هي خطتكم للوصول للفئة المستهدفة؟ هل هناك تخطيط للوصول لفئة عمرية صغيرة أعمارها تتراوح بين ١٢-١٥ عاما؟
- ١٠- كيف تقومون بتقييم مشروعاتكم؟
- ١١- من هم اصحاب المصلحة بالنسبة لكم؟
- ١٢- هل تعتبرون الإعلام من أصحاب المصلحة لكم؟ وكيف يتم التعامل معهم؟

ج- الممارسات المثلى:

- ١٣- ما هي قصص النجاح لديكم في العمل مع المجتمع او الشباب؟
- ١٤- هل قمت بالتعرض لمشروعات التعليم من أجل المواطنة في مناطق اخري من العالم؟ أي البلاد كانت؟
- ١٥- هل مررتم بتجارب مختلفة او فريدة من خلال برنامج التعليم من أجل المواطنة؟

د- التحديات:

- ١٦- ما هي أكبر التحديات التي تواجهها كمنظمة مجتمع مدني في تنفيذ مشاريع التعليم من أجل المواطنة؟
- ١٧- ما هي تطلعاتك فيما يتعلق بالتعليم من أجل المواطنة في مصر؟

ملحق (٥)

الدليل الاسترشادي لأسئلة مجموعات النقاش المركزة للشباب

أ- تعريف التعليم من أجل المواطنة:

- ١- برجاء تعريف نفسك، خلفيتك التعليمية وخبراتك المهنية.
- ٢- برجاء تعريف البرنامج الذي قمت بحضوره أو المشاركة فيه.
- ٣- كيف ترى تطور مجال التعليم من أجل المواطنة؟
 - ١- هل تغيرت هذه الرؤية بعد العمل في مشاريع التعليم من أجل المواطنة؟ ولماذا؟
 - ٢- هل تغيرت هذه الرؤية بعد ثورة ٢٥ يناير؟ كيف؟
 - ٣- من وجهة نظرك ما هو تعريفك للأخر؟ ومن يحدد الأخر؟
الثقافة أم العادات أم الدستور؟
 - ٤- هل تتفاعل مع "الأخر" بناء على رؤيتك؟ هل أثرت تجربتك في مجال التعليم من أجل المواطنة على هذا التفاعل؟

ب- المناخ العام للتعليم من أجل المواطنة:

- ٥- كيف عرفت عن برنامج التعليم من أجل المواطنة الذي شاركت فيه؟
- ٦- لماذا قررت أن تشارك فيه؟
- ٧- كيف تغيرت اسهاماتك المقدمة للمجتمع بعد مشاركتك في مجال التعليم من أجل المواطنة؟
- ٨- هل تشعر باختلاف بالمقارنة بأقرانك الذين لم يشاركوا في أي تجربة؟

ج- الممارسات المثلى:

- ٩- كيف تقوم بمشاركة خبراتك ومعارفك مع أقرانك؟
- ١٠- هل قمت بالتعرض لمشروعات تربية مدنية في مناطق اخري من العالم؟ أي البلاد كانت؟
- ١١- هل مررتم بتجارب مختلفة او فريدة من خلال برنامج التعليم من أجل المواطنة؟

د- التحديات:

- ١٢- من وجهة نظرك، ما هي التحديات الرئيسية التي ترى أنها تواجه التعليم من أجل المواطنة في مصر؟
- ١٣- ما هي تطلعاتك من أجل التعليم من أجل المواطنة في مصر؟